أثر السياسة الاستيطانية في تفكيك المجتمع الجزائري (1830م–1930م)

The impact of the french settlement policy on the dismantling of algerian society (1830–1930)

د. جبري عمر، جامعة محمد البشير الإبراهيمي –برج بوعريريج.

د. عواج حكيم، جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة

amardjebri@univ-bba.dz
hakim_aouadj@yahoo.com

ملخص:

يندرج هذا الموضوع ضمن التاريخ الاجتماعي للجزائر، ويتمحور حول السياسة الفرنسية الاستيطانية ومدي تأثيرها على الترابط الاجتماعي للمجتمع الجزائري، حيث وضعت الحكومة الفرنسية منظومة قانونية اقتصادية وإدارية متداخلة ومتشابكة، ساهمت في إرساء قاعدة لنمو وتزايد عدد المعمرين الفرنسيين بالجزائر، إضافة إلى تفقير وتهجير الجزائريين، وارتكزت السياسة الاستيطانية الفرنسية على مصادرة الأراضي على اختلاف أنواعها، وأصدرت الكثير من المراسيم والتشريعات والقوانين التي تحقق هدفها، والمتمثلة أساسا في تفكيك المجتمع الجزائري، أسندت هذه القوانين بمنظومة إدارية متكاملة تخدم الكتلة الاستيطانية، حيث كان لهذه الإجراءات الأثر الكبير في تفكيك ترابط المجتمع الجزائري، إحداث العديد من الفراغات والثغرات في بنياته الاجتماعية التقليدية، مما انعكس سلبا على بنية الاجتماع بالتحلل و التفتت وعدم الترابط.

السؤال المطروح هو ما أثر السياسة الاستيطانية الفرنسية في تفكيك بينة المجتمع الجزائري(1830م–1930م)؟.

الكلمات المفتاحية: السياسة الاستيطانية الفرنسية، المجتمع الجزائري، مصادرة الأراضي، التشريعات، التفكيك، النظام الإداري.

.

Abstract:

This research is part of the social history. The French settlement policy was based on the confiscation of lands of all kinds, and issued many decrees, legislation and laws that achieve its goal, which is the dismantling of Algerian society, and these laws were entrusted with an integrated administrative system serving the Its settlement, where these procedures significant impact on the dismantling of Algerian society, interdependence, and make a lot of voids and gaps in the traditional social its structure, which was reflected in the meeting, the structure of degradation and fragmentation and lack of coherence, what is the impact of the French settlement Policy in the dismantling of évidence of Algérien society.

Keywords: French settlement policy, Algerian society, land confiscation, legislation, dismantling, administrative system.

تمهيد :

لقد اعتمدت الإدارة الفرنسية في سياستها على مرتكزين أساسين الأرض، والتوطين، ففي المرحلة الأولى وضعت العديد من الخطط الكفيلة في نظرها إبادة السكان الأصليين من الوجود، وتعويضهم بالأوروبيين القادمين من مختلف الدول الأوروبية ، ومع مرور الزمن تبين للإدارة الفرنسية انه لا خلاص من المجتمع الأصلي بالقوة، لذا بادرت إلى وضع سياسية توطين المعمرين جنب إلى جنب مع السكان الأصلين ، ودعمهم بمختلف الوسائل المادية والسياسية والمعنوية، التي تسمح لهم بالتطور الاقتصادي والنمو الاجتماعي، وتوفير سبل النمو الديموغرافي الذي يسمح بقلب موازين الاجتماع

لصالح المعمرين المعمرين وأبنائهم المولودين بالجزائر، هذه آليات التي وضعتها الإدارة الفرنسية تهدف إلى اغتصاب الأرض، والاستفادة من قوة العمل التي نتجت عن مصادرة اراضي المجتمع الأهلي، لدعم الاقتصادي الفرنسي والمجتمع الكولونيالي بالجزائر وصولا إلى تفكيك المجتمع ودمجه في المنظومة الأوروبية، وإلى جانب تأسيس الملكية والمصادرة وضعت نظام إداري محكم قاعدته التنظيمية المعمرين، حيث انتقل النظام الإداري من المكاتب العربية إلى إرساء ما يعرف بالدوار الذي انبثق على قانون 22 افريل 1863، ووفقا لقاعدة إلحاق الجزائر بالوطن الأم تم تأسيس ما يعرف بنظام البلديات المستلهم من فرنسا، حيث ساهمت هذه السياسة في بروز حالة تصدع وتفكك كبيرة للمجتمع الجزائري، فما هو اثر السياسة الاستيطانية الفرنسية في تفكيك المجتمع الجزائري .

أولا: أثر سياسة التوطين ومصادرة الأراضي الفرنسية في تفكيك المجتمع الجزائري:

إن الموجات الكثيفة من المستوطنين التي تعرضت لها الجزائر صاحبها عمليات اقتلاع وتهميش وتشريد للسكان الأصليين، وعمليات الإبادة الحضارية والثقافية للمؤسسات المحلية، وعليه فإن اتخاذ الجزائر مستعمرة للاستيطان الفرنسي، والذي يمثل اكبر المخاطر التي تهدد كيان الشخصية الجزائرية، فقد أصبح المستوطنين ينظرون إلى الجزائر بعد مرور أجيال على أنها موطنهم الأصلي، وزاد من تأكيد هذا الاتجاه انتمائهم إلى جنسيات مختلفة، فسمو أنفسهم بالجزائريين، ومعني هذا انه ليس للجزائر الجزائريين كيان مستقل ولا شخصية متميزة[1] .

وقد حل النازحون الجدد [2] القادمين في معظمهم من فرنسا،واسبانيا، وايطاليا، ومالطا، وألمانيا وغيرهم، ومن هؤلاء نتج مجتمعا دخيلا أوروبيا على المجتمع الجزائري، وهو في أصله من أجناس مختلطة الثقافات، والمعتقدات الأوربية، حيث خلق المستدمر منهم طائفة بالجزائر، يكافحون من أجل مواصلة احتلالها [3] ، وعلى طائفتهم يستند الاستعمار، ويوظفهم كمستوطنين ليكونوا جزء من مواطني الجزائر، فرغم أنهم أوربيون بمشاعرهم،

وفرنسيون في سياستهم، ومعادون للشعب الجزائري الذي يعيشون من موارده، ذلك أن أكذوبة أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا شعارهم [4].

ففي المرحلة الأولى التي تمتد من 1830-1851 عرفت الهجرة الأوربية للجزائر تطورا ملحوظا، وفي سنة 1830 قدر عددهم حسب الإحصائيات 3228 أوربيا، ليرقي في سنة 1833الى 7800شخص، ليصل سنة 1834الى10000اوربي، وأما في عهد الجمهورية الثانية فقد أرسل ألاف المعمرين الجدد بهدف التخلص من البطالين والمتمردين على الدولة الأم، حيث قدرت الإحصائيات انه في الفترة الممتدة من 1849-1850 وصل إلى الجزائر 20500اوروبي استقروا بـ 42 قرية فلاحيه، ويعيد الكثير من الدارسين هذه الهجرات المكثفة إلى مختلف المشاريع الاستعمارية الكبرى التي ظهرت بالجزائر، وهذا ما أكده إحصاء سنة 1872 بدخول أكثر من 24500اوروبي من مختلف الجنسيات الجزائر [5] ، وأما في ما بين 1842-1845أنجز خمسة وثلاثون ألف مركز تعمير وسبع وعشرون قرية استيطانية، ووصلت طوال فترة الحكم العسكري إلى 700 قرية استيطانية غيرت بدورها مرفولوجية المجال الريفي السابق للمجتمع الجزائري [6].

ولإرساء قاعدة النمو والتطور أصدرت الإدارة الفرنسية مختلف التشريعات والقوانين العقارية

التي صدرت في 1851- 1863 [7] -1865-[8] 1873-1887-1897، للتدعيم النظم الاستيطانية وتمكين النظام الرأسمالي من التطور في ظروف وعوامل جديدة، انه خبث السياسة الفرنسية، فأبعاد التشريعات اكبر من بناء الاقتصاديات الرأسمالية، وإن الهدف من ذلك هو إحداث تغيرات كبري في الممتلكات الجماعية والفردية [9] ،و دعم الاستيطان الذي كان يهدف من ورائه بالدرجة الأولى خلق مجتمع أوربي جديد في الجزائري، تؤطره نظم وتشريعات كولونيالية تخدم مصالح المستوطنين وتعمل على تغير أنماط الحياة في المجتمع الجزائري [10] ،حيث اعتبرت أفضل وسيلة للتقرب من السكان، وهو أفضل سلاح يمكن أن تتبعه فرنسا حسب رأي روفيقوRovigo [11]

ووفقا لهذه الرؤية تم تنظيم السكان عبر دواوير ،و إلى قاعدة تفكيك القبائل ، حيث استلزم الأمر بعد تفكيك و تأسيس الملكية الفردية للأرض، وتجميع العدد الكبير من الأفراد المتحررين في إطار الدوار كدائرة،إلى حد ما، و الدوار حسب هذا الإجراء ما هو إلا مكان محصور يشد الخناق على الأفراد الذين يعيشون فيه، وبعدها شرعت الإدارة الفرنسية في توسيع نظام الحصر بعد الانتفاضات [12] الريفية التي كانت تقوم لمواجهة الاستحواذ العقاري الممنوح للمستوطن [13] ، ولإنجاح الاستيطان الرأسمالي الكبير عمل راندون (Randoin) [14] الحكام العام بالجزائر على تطبيق سياسة التحديد والاحتواء، والمراد منها حشد القبائل في مساحات معينة مما أدي إلى تخريب المجتمع الجزائري داخليا [15] ، والاستيلاء على الأراضي التي حشدت منها القبائل،ونتج عن سياسة الحشد تسليم العديد من الأراضي للشركات الرأسمالية وإنشاء مستوطنات ومرافقتها في مختلف المجالات المادية والاجتماعية [16].

إن الغزو بدون استيطان عقيم حسب رؤية بيجو(Bugeaud) [17] ،لذا نجد أن الإدارة فرنسية في اغلب فترات الحكم الفرنسي بالجزائر تعمل جاهدة للإرساء المعمر كوسيلة احتلالية تثبت حقيقة الوجود الفرنسي الدائم، ويحقق الأمنية الفرنسية بان الجزائر قطعة فرنسية.

فالسياسة الفرنسية كانت نسيجا محكما من الآليات التنظيمية، فمن خلال التغيرات الاجتماعية المستحدثة، فان الهدف من السياسة الاستيطانية في البعد الاقتصادي، وهو خلخلة البنية الاجتماعية عن طريق علاقات الإنتاج وقوي الإنتاج، وهذه المسألة حتما تمر عن طريق نزع الأراضي ومصادرتها وبيعها واستبدال منظومة قيمها السائدة التقليدية في المجتمع الجزائري، فالاستيطان الفرنسي في الجزائر ضمن حدود مدروسة هو العامل الأول للبقاء فيها،وهذا بتهيئة الوسائل لنموه وتطوره، وسيصبح من اكبر المدافعين عنها، دون أن تستخدم الدولة الأم قوتها ومواردها ،ذلك هو تصور الماريشال

سولت (**soulte**) الذي سار عليه حكام الجزائر من بعده ، حيث ظهرت ملامحه بعد قيام الجمهورية الثالثة 1870 [18] .

لذا كان لإرساء استراتجيات التوطين والاستيطان معا بوصفهما المحددين النظاميين للأجهزة المفاهمية للسياسات الاستيطانية على الصعيدين البنائي والتفكيكي معا [19].

وأما بخصوص توطين المعمرين تم انجاز العديد من المستوطنات بغيت توفير المناخ الملائم لهم للعيش والتملك، وتهيئة ظروف الاستقطاب إلى الجزائر ، حيث خصصت لهم الكثير من الأراضي التي تم مصادرتها سواء عن طريق الحجز، أو وفق التشريعات والقوانين الخاصة بالأرض، وفتحت لهم بعد الاستقرار الكثير من المنافذ القانونية والغير قانونية لتوسيع ملكياتهم ، ولف حبل الفقر والجوع على السكان الأصليين،والجدول التالي يبن لنا حركة الاستيطان و أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية على الشعب الجزائري[20].

الجدول (1):حركة الاستيطان بالجزائر المستعمرة 1834–1920

السنوات	المراكز المنشأة أو الموسعة	المساحة بالهكتار	حركة تطور الأوروبيين
185-1834	126	115.000	65.437
1860-1851	85	259.000	103.322
1870-1861	21	116.000	129898
1880-1871	264	401.099	195.418
1890-1881	107	176.000	267.672
1900-1891	103	120.097	364.257
1920-1901	199	200.000	633.149

المصدر:قنون حياة، مرجع سابق، ص 25.

يلاحظ من الجدول التوسع التدريجي في بناء المراكز الاستيطانية، والذي يحتم توفير مساحات لهذا التوسع الذي نجم عن حركة هجرة المعمرين إلى الجزائر، حيث كان التوسع في بناء المراكز على حساب الأهالي، وبينت الدراسات أن المجتمع الجزائري بدت فيه العديد من الثغرات في ما يخص الترابط الاجتماعي، وانتقل تفكير الأهلي من روح الجماعة إلى الروح الفردانية التي تجبره على التفكير في نفسه وعياله وفقط، ونجم عن هذا المنحى الفكري للفرد الجزائري تباعد في العلاقات بين أفراد القبيلة، بل حتى بين أفراد العائلة من نفس النسب، انه الهدف الأسمى الذي سعت إليه الإدارة الفرنسية، وضع جماعات من العرق الغازي مكان السكان الأصليين [21] ، بغيت الوصول إلى قطع أواصر الترابط الاجتماعي داخل المجتمع الجزائري، وهذا ما أدى إلى ظهور التمايز الاجتماعي بين أفراد المجتمع الجزائري واضحا، ومعيار هذا التمايز القدر الذي يملكه الفرد من الأراضي.

وأمام هذا الاستحواذ والتوسع على حساب الأهالي، في بناء المراكز الاستيطانية ،حدثت قطيعة في تطور المجتمع الجزائري، فنظام الضرائب المجحف[22] ،ولمضاربة،والمبادلات التجارية تخضع للآليات الرأسمالية القائمة على المنافسة والاحتكار والجشع والنهب، وما إلى ذلك من أخلاقيات التي تفرضها السياسة الفرنسية الاستيطانية على الصعيد الممارسة السياسة، وبمقتضى هذه السياسة تحطمت البنيات الاجتماعية التقليدية، وهو ما أدي إلى مجموعة هائلة لبيع قوة عملها، وهذا بسب السيطرة الاستعمارية بالوسائل القهرية على أخصب الأرضي، وهي أهم مصدر لهم، مما نجم عنه شرخا اجتماعيا واقتصاديا جسيما، ومن ذلك إخلاء قبائل بكاملها نحو مناطق الوعرة والحدودية لا سيما في الفترات التي عرفت فيها النمو السكاني ارتفاعا [23] ، وساهم عامل النمو في تقويض الاقتصاد المعاشي، ودليل على ذلك تراجع منتوج الحبوب سنة 1901 مليون قنطار في الفترة الممتدة من 1901-1910 إلى 8.14 مليون قنطار في مابين 1941-1956 وهذا ناتج عن تطبيق نظام الملكية والتحول نحو المزروعات التجارية، وخمور، وقطن، وتبغ ،وحمضيات.

وبداية من سنوات 1870الى غاية 1890تشكل جيل جديد من الفرنسيين، وتعد هذه المرحلة بداية إقلاب على الدولة الأم، ففي عام 1872 بلغ عدد السكان الفرنسيين 129.600 نسمة، وتدعمت هذه الفئة باليهود طبقا لقانون **كريميو**[24] الذي منح لهم الجنسية الفرنسية، ليتجنس ما يربوا 34.574 من يهود الجزائر، وبفضل البنية الكبيرة في الولادات و الهجرة الأكثر كثافة والأكثر أهمية، وتدعمها بمختلف القوانين والتشريعات الفرنسية التي تمنح التجنس وفق ما نصت عليه قوانين 1884 الذي يعتبر الأجانب المولودون على ارض الجزائر فرنسيين، كما منح قانون 1889المواطنة الفرنسية دون أي إجراءات مسبقة،و بهذا فإن قانون 1889 قد أوجد بين 160.000و170.000 مواطن فرنسي في مدة ثلاثين سنة[25].

إن الهجرة المتسارعة للمستوطنين في الجزائر سوف يحقق تغيرات بنيوية بتدخل في الاقتصاد والتأثير على بنية المجتمع الجزائري، وإحداث تغييرات جذرية أهمها اختلال التوازن بين تكاثر السكان ونمو الموارد الاقتصادية، وكذلك ضعف أو تفكك الروابط الاجتماعية التقليدية بحكم تشتت عدد من القبائل بعد انتزاع أراضيها،وظهور هياكل اجتماعية جزائرية تعددية تتعايش مع المستوطنين والمجموعات العرقية المختلفة، فضلا عن تحول أنماط العيش بتعميق الفوارق الاجتماعية بين الفئات والأجناس والطوائف، وهذا ما تصبوا إليه فرنسا من احتلالها الجزائر [26].

وظلت السياسة الفرنسية مخلصة لمبادئها القائمة على تدمير وسائل الإنتاج الاقتصادية للقوى الأهلية الجزائرية، وعمدت مقابل هذه السياسة إلى بناء المراكز الاستيطانية، وهذه الإستراتجية التي تستلزم توفير الأراضي حيث شرعت الإدارة الفرنسية في تهجير القبائل ومصادرة الأراضي ،وكنموذج فمنطقة **عمي موسى** وحدها تم مصادرة ارضي خمس قبائل، وعزل أصحابها في ارضي ضيقة وفقيرة المنتوج بالجنوب الغربي لعمي موسى، وبقيت المراكز الاستيطانية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمصادرة، فهو يمتد أكثر فأكثر إلى المناطق الجديدة أين يعيش اغلب الأهالي[27].

إن بناء مركز مستوطنة تضم 500شخص يتطلب تشتيت قبيلة وإبادة نحو ألفى جزائري، ونفقات تبلغ مائتي ألف فرنك فرنسي [28] ، تضطر الدولة للتدخل على نطاق واسع لتحرير الأرض وبناء القرى ومدها بالكنائس والمدارس والاتصالات وقلاع للحماية ،يجب أن تمول عملية نقل المستوطنين و توزعهم مجانا و تجهزهم وتوفر احتياجاتهم الأولى[29].

لقد أصدرت الإدارة الاستعمارية ثمانية وستين قانونا متعلقا بالملكيات الزراعية في الجزائر وذلك في الفترة الممتدة من 1830 إلى 1927 [30] ، وقد أدت هذه القوانين إلى قضاء على القاعدة الاقتصادية للأهالي، وهي الأرض المصدر الوحيد بعد الرعي للعيش، كما ساهمت في أبعادها الاجتماعية إلى تداخل القبائل في بعضها البعض كنتيجة حتمية للمصادرة، وسياسة الحصر، مما أدي إلى بروز الكثير من النزاعات بين الأهالي من اجل لقمة العيش، هذه السياسة التي وضعت الأهلي في حالة قلق دائم لضمان القوت له ولعياله، وظهر جليا بعد مرور السنين حالة انحلال في الترابط الاجتماعي الذي كانت تكفله الأرض، وتسب استحواذ المعمرين على الأراضي في حالة بطالة دائمة واستغلال ذراع الأهلي في مصالحهم الدائمة،والجدول التالي يبين مساحة الأراضي التي عادت للكولون في الفترة الممتدة من 1850–1954 [31] .

الجدول تطور مساحات الأراضي الزراعية للكولون 1850–1954

السنة	المساحة بالا هكتار
1850	115000
1880	1245000
1900	1912000
1909	2319447
1920	2581000
1930	2346667

1940	3045000
1950	2726700
1954	3028000

المصدر :عدة بن داهة: المرجع السابق،ج1،ص 149.

وإذ كان الغرض من سياسة نزع الملكية العامة وتعميم الملكية الفردية على الجزائريين، تسهيل تملك المستوطنين، وهي مشكلة ترافقها عملية طرد تعرض لها الجزائريين، فالحكومة الفرنسية عملت على إصدار تشريعات سهلت نقل الملكية وسمحت بمصادرة الأراضي [32] ، ثم إنشاء المؤسسات العقارية [33] ، والبنوك ، والتعاونيات الزراعية، وإتباع

سياسة منح القروض [34] كالآلية للسيطرة على كل ما هو للأهلي [35] ، بهدف تفكيك أواصر الكيان الاقتصادي للمجتمع الجزائري ، لان الملكية الجماعية كانت تعزز شكلا من أشكال التضامن و التلاحم بالدفاع عن تلك الأرض، كما أن قوات الاحتلال عدتها قاعدة للمقاومة الأهلية التي تشكلها الملكية العائلية الجماعية [36] ، و واكب هذا الوضع انتشار الاقتصاد النقدي و توسع فضاء السوق والسلع مما جعل الفئات الفلاحية تدخل لعبة السوق،وبهذا صارت تابعة لقواه المالية، وهذه التبعية انقلبت إلى وسيلة تجريد قانوني للملكية الزراعية أحيانا وبخاصة عندما يعجز الفلاح عن دفع ديونه المستحقة عليه [37] .

إن سياسة الاستغلال والإرهاق البدني والنفسي والمادي الذي سببه المعمرين للمجتمع الجزائري كبير، فمصادرة الأراضي أدي إلى تشتيت قبائل بأكملها، وحولت زراعة الحبوب كمنتوج معاشي إلى إنتاج الكروم الذي بلغ إنتاجه سنة 1881 بـ288.549 هكتوليتر على مساحة مزروعة قدرها 30.245 هكتار، ليرتفع عام 1895 الى3.797.693 هكتوليتر على مساحة قدرها 113810 هكتار، ووصل الإنتاج عام 1896 إلى 4.050.000 هكتوليتر [38] ،هذا التغير في البنية الزراعية

بالجزائر أدي إلى نتائج وخيمة على المجتمع الجزائر خاصة في الأزمات وانتشار الجاف وقلت المحاصيل، حيث ركز الكولون على المنتوجات الصناعية كقوة إنتاجية تكفل لهم أرباح مادية معتبرة، وهذا الاقلاب في المجال الزراعي الموجه للتصدير احدث خلخلة في البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري،حيث اضطر العاطلين على العمل التوجه إلى بساتين الكروم للعمل بمبالغ زهيدة جدا لا تكفي لعيال من ثلاثة أشخاص، حيث كانت لقمة العيش المعيار الوحيد للبقاء أو الرحيل عن الموطن الأصلي(القبيلة) الذي ترعرع فيا، حيث بلغ عدد الخماسين في عام 1930 بـ634.600 خماس [39] ، وبلغ السكان العاملون والزراعيون في نفس السنة 1.730.947يحصل المعمرون على قوة عمل رخيصة بفضل قسم ضئيل من الإنتاج [40].

وبهذا أدمجت الذهنية الجزائرية تدريجيا في القيم الثقافية الفرنسية كنتيجة لسياسة إدماج الحياة الاقتصادية الجزائرية في منطق السوق و النقد الذي كان مطية سهلة لدخول ما تبقى من العقار إلى المزاد، واهم معالم هذا التحول تغير فلسفة العمل وخاصة العمل المأجور الذي صار قيمة جديدة تماما بالقياس مع العمل التقليدي للعمل،انه تقويض للإنتاج الزراعي التقليدي لتبدأ مرحلة سيطرة الإنتاج الرأسمالي في شكله الخاص والمرتبط في أبعاده بالنظام الاستيطاني الاستعماري الفرنسي [41].

وكنتيجة للضغط الاستعماري أصيب المجتمع الجزائري بالركود والخمول، وتدهورت حالة السكان ،وانتشر في أوساطهم الفقر والجهل، وأصبح مئات الآلاف من العائلات ترتزق من أرض غير خصبة وتعيش في حالة مأساوية، وحتى وإن كانت أرضي خصبة فإن التركز السكاني فيها جراء التحشيد، وأصبحت لا تكفي لسد حاجيات كل السكان من الإنتاج الزراعي الأمر الذي جعل المجاعة تفتك بالمعوزين الغير قادرين على توفير قوت يومهم بعد السيطرة على الأراضي الزراعية التي يملكونها [42] ، وبهذا لم يعد المجتمع الجزائري المترابط وفق النسق التقليدي ،سوي مجموعات سكانية متداخلة لا تنتمي لنفس القبيلة،تختلف في الكثير من عاداتها، فنقص مواطن إنتاج القوت،وانحصار سلطات

الزاعمات التقليدية [43] ، وتهاوي المؤسسات الإدارية جعل من هذا المجتمع يعيش حالة تفكك ممنهجة سطرتها الإدارة الفرنسية للوصول إلى مجتمع متباين لا هو جزائري، ولا هو فرنسي، بل يرتبط بتقاليده في ظل المستجدات التي أحدثتها الإدارة الفرنسية برسم الكثير من الثغرات في هذا المجتمع جعلت منهم بعيد كل البعد عن رابطة الدم والقبيلة [44] ، وعبّر عن هذا الوضع " توفيق المدني" في كتابه " تاريخ الجزائر " قائلاً:" ضيقت الخناق على الأمة وأخمدت أنفاسها، وجعلتها تعيش في جو مظلم وحالة ضغط يصعب تصورها، وقلّما يستطيع العقل تصديقها ".

إن التعقيدات التي تفرضها الإدارة الفرنسية على حياة السكان الأصليين، من قتل وتدمير ومصادرة، وحصر، وتقطيع أوصال المدن والقرى، وعزل الجزائريين بعضهم عن بعض يعد تعبيرا دقيقا عن التمييز العنصري الذي تمارسه فرنسا [45] ، أو ما يعرف باستبدال "نوع من البشر بنوع آخر "حسب فرانز فانون[46].

فالإدارة الفرنسية حاولت الحد من آثار الضارة الناتجة عن الاغتراب و العزلة بالنسبة للمستوطنين،و ذلك بالقيام بجمعهم في تجمع سكني واحد يضم المهاجرين الذين تربطهم أواصر سابقة عن فترة الهجرة، بمعنى تجميع العائلات التي يساعد تشابه اللهجة و العادات و التقاليد على التالف و التآزر مما يعطي للسياسة احتلال الجزائر الدوام [47] ، ودفعت من جهة أخرى بالأهلي المنزوع أرضه في خدمته، فأصبح من مالك إلى مملوك بقوة لقمة العيش.

وقد كان لسيطرة المعمرين ودخول النظام الرأسمالي الاثر البالغ في إنهيار الصناعات التقليدية والحرف المحلية كنتيجة حتمية للمنافسة الصناعات الأوربية، حيث انهارت الصنائع المحلية لتأثرها بالهجرات الأوربية وتكاثرهم مما ضرب التجارة المحلية في الصميم، ودفع بالحرفيين والصناعيين إلى مزارع الكولون للبحث عن عمل للاستمرار أسرهم في ظل المستجدات القائمة على العمل المأجور،و كان للبيع عن طريق المزاد العلني أن تضرر الأهالي في جانبه المادي والنفسي والاجتماعي [48] ، وتدعم المستوطنين بقوة الإدارة التي

سيطروا عليها في المجالس البلدية [49] ، وأصبحت هي الأخرى وسيلة في اضطهاد الشعب الجزائري،فكل الأحكام ضد الأهلي ، وكل ما هو للأهلي هو من حق المعمر بالسيطرة على دواليب الإدارة ، والقضاء [50] ، والأراضي الخصبة،و منحهم التمثيل في المجالس الفرنسية بالمتربول، أعطي لهم دفعا قويا للمطالبة باستقلال الجزائر على الدولة الأم.

مع هذا الوضع برز في المجتمع الجزائري فئات جديدة تعمل في القطاع الزراعي و هي الخماسين،المزارعون المستأجرون والعمال المأجورون، وقد ادخل المستوطنين مؤسسات زراعية بديلا عن نظام المشاركة في المحصول، لان نظام المشاركة عادة ما يكون أكثر كلفة ،فقبيل عام 1914 كان التمايز الاجتماعي بين الجزائريين قد احتد كثيرا ، فبنية السكان الزراعيين تألفت من 1.777.603، من الملاكين (48..6 بالمائة)،و107.637 من الزارعين(3.5 بالمائة) و 1.147.476 من الخماسين (31.4 بالمائة) و 598.743 من العمال أي (6.4 بالمائة)،على إن النسبة العالية للملكيات (57.7 بالمائة) وهي ملكيات صغيرة جدا في معظمها، باعتبار أن 55 بالمائة من الملاكين يملكون اقل من 10 هكتارات ،وتشكل النسبة العالية للخماسين مؤشرا حاسما عن تحول ملكية الأراضي الجزائريين إلى الملكية الخاصة، نتيجة تطبيق القوانين العقارية التي فتتت الملكية الجماعية بتجزئة الأرض و فرنستها ،مما يضعف أسس وجود الفلاحين الذين كانوا مهددين دوما بالعبء الضريبي وتقلبات الطقس، والأساليب الربوية التي يتعرضون لها مقابل رهن أرضيهم لصالح الأوربيين "فيتنازل المفترض ماديا عن أرضه كضمان ويصعب عليه في الغالب استرداده [51].

كما أثرت السياسة الفرنسية على النمط الاجتماعي للسكان الريف، فتراجعت شروط الرعي [52] وقلت حركة التنقل ،وذلك بتحديد أراضي الرعي الخاصة بالترحال، فاختل التوازن في المجتمع الريفي، وتغير معه مجال حركتهم، وهذا ما أدي إلى تغير طبعهم البدوي،واضطروا للمكوث في أماكنهم أو التوجه نحو المراكز الاستيطانية، وخلفت هذه

السياسة حالة صراع بين المعمر و الجزائري على الأرض أو الصراع الجزائري جزائري على ما حددته الإدارة الفرنسية لكل فصيل داخل الدوار [53] من الأراضي [54] ، ومنع البدو قانونا من حق الانتفاع بأراضي الترحال بعد أن أصبحت الأرض تابعة لأملاك الدولة، وهذا ما انعكس على تراجع ظاهرة الرعي و معها لخيمة أو السكن المؤقت الذي يتناسب مع وضعه الاقتصادي ،فتحول البدوي إلى حضري دون أن يأخذ هذا المصطلح المفهوم العام،بحيث أصبحت مساكنه عبارة عن "قرابى" أكواخ مصنوعة من القصب والحجارة، حيث فقد البدوي مسكنه التقليدي الذي مثلته بشكل خاص الخيمة ليتحول إلى منزل دائم يفتقر إلى شروط الحياة التي تختلف مع طبيعته الاجتماعية ،وأصبحت القبيلة عبارة عن شكل اجتماعي فقط،فاختفت معالمها السياسة والاقتصادية والاجتماعية، كما أدت هذه القوانين إلى بروز ظاهرة جديدة للراعي و هو الرعي بالوكالة،و ذلك بتسيلم مالك الحيوانات لراع يضمن رعايتها,,تستقر الجماعة قرب مصادرة الحياة الثابتة، وقد اختفت حياة البداوة دون أن تختفي عملية الرعي، وتحولت حيات البدو بعدما كانت الوحدة البشرية والقطيع، والتنقل هي السيمات الأساسية لهم، وأصبحت الثروة هي قوام المجتمع [55].

داخل هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية الجديدة بالنسبة للفلاحين الصغار مع إدخال الحياة الاقتصادية الجديدة إلى المجتمع المحلي أدت إلى النتيجة الحتمية وهي كسر الأطر السابقة، وتحطيم التوازن وانهيار المقدرات الاقتصادية والاجتماعية، والتاريخية للمجتمع الجزائري ، وتحت ضغط الأعباء الثقيلة وضعف القدرة المالية، مع تحول قسط كبير من الملاكين الصغار والخاضعين في اغلبهم لعمليات الربا لقاء رهن خاص، وتحويلهم إلى كادحين ،و الذي أدى بالضرورة إلى امتلاك المعمرين احتياطات ضخمة، تلك هي السيمات الاقتصادية المعروفة للمجتمع الأهلي خلا السنوات الأخيرة [56].

هذه الظروف سيعيشها ريف الجزائر باستمرار مما سيولد ظاهرة لنزوح ريفي قوي نحو المدن وقرى المعمرين بحثا عن العمل قصد البقاء، وكنموذج عن الوضع فقد شهد

القطاع الوهراني ناحية **اوريزان(ourizan)** مصادرة الأراضي الفلاحين، حيث وصفت جريدة الحق عام 1912 المشهد المرعب الذي وصل إليه الأهلي :" أن طرد العنصر الأهلي من اوريزان أصبح مكتملا، إن الاستيطان في الساعة الراهنة وصل أهدافه،إننا لا زلنا نري بعض البرانيس قي مركزنا السكني، فهم أولئك الملاكين القدامى الذين أصبحوا عمالا يدويين لدي الكولون الفرنسيين "، وتضيف في ذلك المشهد الأرعب منه:"لم يبق من الملكية الأهلية شيء سوى المقبرة...لكن القول يسود أنها لن تدشن أبدا من قبل الإدارة(إنها لا تصلح)،إذ لا يوجد أحياء،فمن أين يأتي الموتى " [57].

والملاحظ من الدراسات لحالة المجتمع الأهلي لما قبل 1830 وصورته مطلع القرن العشرين وما بعدها يدرك تماما مدي التغلغل العنيف للنظام الاستعماري في هياكله القبلية، إذ نلاحظ التغيرات التي طرأت عليه على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وسياسي والثقافي،وعلى مستوى بنياته القبلية[58] نتيجة للضغط المسلط عليه من قبل الآلة الاستعمارية، إن تناقص الفضاء القبلي جراء القوانين العقارية والمصادرات ،وكتلة القوانين العقابية [59] ، قد أدت إلى فقدان المجتمع القبلي لتوازنه الأصلي، وبالتالي استحال إعادة إنتاج نفسه في هذه الظروف، وتجلى تفكك القبائل[60] في عجزها عن تأمين حاجياتها الأساسية، فالعلاقات داخل القبيلة تقطعت وأصبحت مجرد صورة في ذهنية الفرد لا قيمه لها، بل مالت في الكثير من الذهنيات الجزائرية إلى الاختفاء، وأما فروعها فانفصلت عن بعضها البعض، والعائلات مالت إلى الانعزال والتفرد، والفرد تحرر من التزاماته الجماعية، واخذ طريقه نحو البقاء بعيدا عن نظمه التقليدية، واضحي تائها متجولا باحثا عن لقمة العيش لعياله عند المعمرين .

ثانيا:اثر النظم الإدارية الفرنسية في دعم الاستيطان وتفكيك المجتمع الجزائري:

بالموازاة مع عملية تفكيك القبائل عبر القوانين العقارية وضع المستعمر منظومة إدارية لتحكم في الأهالي قاعدتها الرئيسية المعمرين، وذلك لبتر ارتباطهم التقليدي مع الأطر التقليدية التي تسيره، والممثلة في القبيلة ورئيسها، وذلك بالتقرب منهم ومراقبتهم، ووفقا

للإستراتجية الإدارية التفكيكية الفرنسية للقبيلة، تم تأسيس ما يعرف بالمكاتب العربية عام1844، مهمتها الأساسية مراقبة وتسيير شؤون الأهالي، واعتبرها الكثير من الدارسين أنها مؤسسة استخباراتية [61] ، ساهمت وفق استراتجيات المستعمر إلى ولوج القاعدة البنائية للمجتمع الجزائري [62] إذ يؤكد الإمبراطور نابليون الثالث في رسالة إلى ماكمهون(Mac mahon) [63] والمؤرخة في 25 جوان1865 على أن المكاتب العربية قد حطمت القبائل و أخضعتها لمختلف القلاقل الإدارية[64] ، فالمهام الموكلة رسميا للمكتب العربية تتمثل في الجمع بين مصالح تجمعات الأهالي المجاورين للمراكز الاستيطانية [65] ، وبشكل جلي وواضح تتمثل مهمتهم في تفككيك الروابط التقليدية، التي كانت تستند مختلف عشائر القبيلة إلى بعضها، وهذا ليسهل ربطها بالبلديات الفرنسية المستحدثة في الجزائر [66] ، ومما لاشك أن مؤسسة المكاتب العربية بمجرد نشأتها بدأت تحاول أن ترسم تنظيما إداريا جديد للقبائل الجزائرية، وللبلاد بشكل عام، حيث تم تقسيم القبائل من طرف ضباط المكاتب العربية إلى مجموعة من القيادات،وتضم كل قيادة بدورها مجموعة من القبائل والعشائر، وكان على رأس كل قيادة قائد أهلي، وكل قبيلة أو عشيرة على رأسها شيخ، لأن مكاتب العربية ظلت تشتعل من خلال رؤساء والزعامات كوسائط بينها وبين القبائل [67] فلهذه المكاتب مصير 2.5مليون أهلي منشرين على ارض الجزائر[68] ، وفي هذا الصدد يؤكد احد الضباط الفرنسيين على دور المكاتب العربية بقوله:"لم يبقى بشر في البلاد لا نعرف أدنى أسراره،لقد نجحنا في كل مكان و أحصينا كل شيء بدقة،و استنار تاريخ كل القبائل بفضلنا واقرنا الأمن في كل ما كان كما لم يحدث من قبل" [69] ، وكان لوضع هذا الكيان الإداري الجديد بالقرب من القبائل انعكاسات كبير على القبيلة خاصة رؤسائها، حيث استطاعت وبالتدرج معرفة خباياهم ومكامن ضعفهم، فتصادم رؤساء القبائل و العشائر في ما بينهم يضمن الأمن للسياسة الاستعمارية، وأصبحت سمتهم مراقبة بعضهم البعض حتى زال تأثيرهم وأصبحوا في العهد المدني بعد أن عوضوا بقياد اقل منهم شأن سوى أعوان و خادمين مخلصين للإدارة الفرنسة [70].

وما إن تم المصادقة على قانون 22 افريل 1863 حتى تم تقسم القبيلة إلى وحدات صغيرة غير متجانسة، وكونت منها ما يعرف بالدوار [71] وأصبح هذا الأخير الخلية الاقتصادية والاجتماعية الجديدة في الوسط الريفي القبلي [72] ، حيث تم توزيع القبائل إلى مجمعات اصطناعية لا تنسجم مع النظام القبلي الذي ألفه الأهلي، وذلك لفك رابطا اجتماعيا كان لا ينهار لولا سياسة الفرنسية،وانعكس هذا الوضع على التوازن الاجتماعي، مخلفا حالة جمود اجتماعي وانقطاع النسق الاجتماعي للمجتمع الجزائري جراء تجزئة الأرض وتأسيس الدوار [73] ، والمشكل من بقيا القبائل المجزئة كخلية إدارية بديلة عن نظام القبيلة [74] ،فأبعاد إنشاء الدوار هو الحد من تأثير زعماء القبيلة وإرساء قاعدة إدارية للقطيعة مع النظام الأهلي القديم،حيث أصبحت و بالتدرج اغلب سلطات زعماء القبائل وأعيانها في يد الإدارة الفرنسية[75].

وبقيام الجمهورية الثالثة، قام مقام المعمرين [76] بالإعلان عن تطبيق النظام المدني،حيث اقر مرسوم 29 مارس1871، تقسيم الجزائر إلى إقليمين الشمالي مدني والجنوبي عسكري،و دعا إلى تأسيس مجالس بلدية مشابه للتي بالوطن الأم،وأكد على تعيين حاكم مدني يخضع رأسا لوزير الداخلية [77] .

إن نظام التسيير الإداري لمناطق البلديات الكاملة الوظائف تهدف إلى التوسع نطاق الحكم المدني،شيئا فشيئا ليشمل النطاق الحكم العسكري موازاة مع ابتلاع للبلديات المختلطة [78] ، خاصة بعد قرار ألبير قريفي الخاص بإلحاق الأراضي إلى السلطة المدنية،وضمها لحوالي 5.834.00هكتار في غضون عامين، لترتفع عام 1900 إلى 13.087.00هكتار، لتصل إلى 16.576.535الى كثافة سكانية4.863.151نسمة [79] حيث عرفت البلديات الكاملة الصلاحيات توسعا مطردا حيث وصل عددها عام 1881 إلى 196،والى 209 عام 1811، ووصل عام 1900الى261 [80] ، وارتفع عام 1921بلدية281 [81] ،أما البلديات المختلطة فوصل عددها عام 1900 بالقطاع المدني إلى 73 بلدية، و6 بالقطاع العسكري، ووصل عدد البلديات الأهلية إلى

12 خلال نفس السنة [82] ،إن توسع البلديات الكاملة على حساب البلديات المختلطة والقطاع العسكري،يعتبر أكبر مصادرة قانونية غير حقوقية للأراضي القبائل الجزائرية، فالتوسع يهدف إلى نمو المستوطنات الأوربية و قرى المعمرين [83] ،وتفتيت القبائل والعروش، وربط أفرادها بأطر إدارية جديدة ضمن مختلف البلديات، حيث تم فصل الفرد عن بيئته الإدارية التقليدية ودمجه في محيط إداري جديد مرتكز على السوق والمعاملات النقدية [84]

كما أن تأسيس البلديات المختلطة وعلى الرغم من الحدود الجغرافية الواحدة لها إلا إنها توضع داخلها تقسيمات وفق العنصر الواحد ا لمكون للعرش، أو وفق علاقات إدارية متباينة، وقد اعتمدت في كثير من الأحيان على الزعماء والمشايخ كأساس للتنظيم الإداري لتحقيق تفكيك العرش الواحد عن بعضه البعض، من خلال إلحاق جزء منه بقطاع قريب والجزء الآخر يبقى تابعا إداريا إلى المنطقة الأصلية [85] ، وبفضل الضغط الإداري استحوذت الإدارة الفرنسية مجانا على 957 ألف هكتار كانت ملكا أكثر من 224 قبيلة [86] ، ويعبر الجنرال ولسان أستيرازي(w-Esterhozy) عن قلقه من السياسة الفرنسية في عدم السعي لإحلال الهدوء والاستقرار بقوله:"أننا نرى أحيانا رجلا غرباء عن العادات والأعراف وتقاليد السكان أسندت لهم مسؤوليات يحالون استخدام القسوة والبطش" [87] ، فالخلافات التي كانت تسكنه تضمن بقاء المجتمع القبلي دائما في حالة تفتت، والمجتمع المحروم من مقدراته جراء السياسة الفرنسية ، والصراعات القائمة داخلة تؤدي إلى زوال مؤسساته القاعدية تدريجيا حتى تفككها [88].

إن تحطيم الوحدات الاقتصادية الكبرى يجر لا محالة إلى زوال العلاقات الاجتماعية [89] ونفس الأمر سار بالنسبة للنظام الإداري، حيث ما إن يتم توسيع نطاق مدني حتى يتم ابتلاع جزء من مساحات النطاق الإداري مختلطة مجاورة له، سواء كان دوار كامل أو جزء منه، فيصبح العرش الواحد خاضع للنظامين منفصلين [90] ، إذ لم يكن ضم الدواوير إلى البلديات الكاملة الصلاحيات خدمة الأهالي، بقدر ما كانت ممولا للخزينة

هذه البلديات، ومن هنا تلجأ البلديات إلى بيع الأرضي التابعة للدواوير في المزاد العلني، ناهيك عن فرض الضرائب الثقيلة والرسوم الغير قانونية، والدوار مختصرا هو مصدر ثراء خزينة البلدية، وقد انجر عن هذا السحب الإداري لمختلف الدواوير، أو أجزاء منها، والمكونة عادتا من عرش أو عرشين، انفصلا في العلاقات الاجتماعية [91] ، وفي هذا الصدد يصرح جول كامبون(jols cambon) قائلا:"إننا الآن نحكم كومة من الغبار"، لقد تلاشى الهيكل الذي كان يضم الأفراد تحت وطأت المجتمع الغازي، والقبيلة التي كانت كظاهر اجتماعية تضمن الأمن ولقمة العيش وتسير الأهالي بوئام وتضامن قد أصيبت بالتفكك العميق[92].

ووفقا للسياسة الفرنسية في تفكيك النسيج الاجتماعي للأهالي، والتي تقوم في ما يخص أدارةالدوائر على سياسة العزل المكثف للمعاونين من الأهالي وتعيين فئة جديدة [93] على الرغم من عدم أهليتهم للقيادة وبترت الصلاحيات التي كانت لهم، وكانوا مراقبين بشده، إذ لم يعد لهم تأثير يذكر إلا في بعض الحالات النادرة التي تمس بالأخص مصالحهم [94].

فالمعمرين على اختلاف جنسيتهم ومناصبهم وأوضاعهم الاقتصادية لم يكن يهمهم الاستقلال الذاتي على الدولة الأم، بقدر ما يهمهم استعمال مطية الإدماج للوصول إلى السلطة والحصول على المزيد من أراضي الجزائريين[95] ، فتوسع البلديات الكاملة الصلاحيات كان على حساب البلديات المختلطة التي يكون فيها العنصر الأوربي اقل من العربي، وكلما كان التوسع وقع الأهلي في محنة الاضطهاد، أو المصادرة، أو الاستغلال، أو الهجرة إلى مدينة أخرى أو إلى خارج الجزائر [96].

وحتمت الظروف التي كان يعيشها الأهلي التقرب من المستوطن،وتعلم آليات الاتصال معهم ،وكانت اللغة الفرنسية هي الممر الوحيد للوصول إلى التقارب مع المعمر، وفي كل الأحوال عموما كان ينوب عنه القياد أو العميل الذي يترجم للطرفي الحوار، ومع الحوار دخلت العادات والتقاليد الفرنسية[97] ، وبدأت مع كل هذه التغيرات التي ضربت

البنية الفكرية والذهنية للمجتمع الجزائري التحول التدريجي نحو الأفق والواقع الجديد الذي فرضته السياسة الاستيطانية الأوربية على المجتمع الجزائري.

وكان منظري الاستعمار يؤكدون على وجود عنصران متمايزان في الجزائر العنصر العربي و العنصر القبائلي، هذا الأخير الذي يملك خصوصيات متنوعة للتي هي للأوربي لذا يجب أن يحضر العنصر القبائلي للدخول في القانون العام الفرنسي،وانه لا تعارض بين العنصر القبائلي والعنصر الفرنسي (98) ، وفي سبل ذلك منحت الإدارة الفرنسية ضرائب اقل وطأة من الضرائب التي هي للعنصر العربي، والهدف هو إبراز التمايز واستمالة العنصر القبائلي للعنصر الفرنسي، ومن ثم تأليبه على العنصر العربي، ومقابل ذلك تم تغيير العديد من أسماء القرى، حيث أصبحت عين الحمام تسمى ميشلي، وبوعدة تسمى ديانوس، وذراع بن خدة تسمى ميرابو، و اورليان،ولإشارات و عين الزاوية تسمى ليرات (99) ،وتبديل أسماء الشوارع و الأبواب و المؤسسات،وذلك بإطلاق أسماء رومانية أوربية ودينية وتاريخية، وكنموذج عن هذه الأسماء التي كانت متداولة، شارع شارل الخامس، وشارع دوكين، ودوريا، وكليبر،و تسمية باب المرسى بسم باب فرنسا، ومع مرور الزمن تحول طابع المدن الكبرى إلى طابع أوربي، والملاحظ حسب **أبو القاسم سعد الله** أن الألبسة المحلية والأوربية قد امتزجت ،كما إن عادات وتقاليد الأوربية بدأت تدخل الجزائر، والمقاهي، والحانات، والموسيقى، والمحافل الماسونية، المراقص..الخ، ومع هذا التغير بدأت تستقطب المدن سكان الريف إليها، إما بأسرهم أو بمفردهم، تاركين مواطنهم الأصلية، ومغيرين في ألقابهم التي فرضت عليهم وفق قانون الحالة المدنية مارس 1882 (100) مما أدي إلى تحول في البنيات الاجتماعية، وتباعد الترابط بين نفس العائلة بفعل الترحال، أو الهروب من المتابعات القضائية للنفس اللقب الأصلي (101) ، ويصف فليب ميناي في تقرير حالة المجتمع الجزائري بقوله: " أن الظاهرة الثابتة بين الأهلي هي البؤس فهناك طوابير للمتسولين والبيوت القصديرية والأكواخ ومنظار عديدة من الناس وهم يهيمون على وجوههم بدون هدف يمشون حفاة في الوحل والغبار " (102).

وهربا من الجوع و الحاجة، تواصل استقطاب المدن الكبرى للسكان الريف وارتفع عددهم عام 1936 إلى أكثر من 320 ألف، وكانت لمدينتي الجزائر، ووهران حصة الأسد من ذلك، وأسفرت مشكلة النزوح إلى ظهور مطببات أخرى ألا وهي السكن ،فقد انتشرت البيوت القصديرية على أطراف المدن،و الأكواخ التي كانت تحوي في الغالب على أكثر من 15 فردا [(103)].

فالعلاقات الاجتماعية تؤمنها القبيلة وفروعها والعائلة، ومع انهيار الذي أصاب المجتمع الجزائري في مرتكزاته الاقتصادية والإدارية، ومصادرة الأراضي، والإفقار الذي عرفه المجتمع الجزائري، وتسليط قانون الأهالي، والضرائب المفرطة التي كانت على عاتق الأهالي، والتجنيد الإجباري، وسياسة التجهيل والتنصير، هذه الإستراتجية التي وضعتها الحكومة الفرنسي فككت القبائل والعروش، وارتفعت معها القرابة الفردية، وأضحت العائلة تؤمن القيم الاجتماعية مؤقتا [(104)].

ومع اضمحلال القبيلة والفروع التي كان الفرد من خلالها يحدد هويته الاجتماعية، وتحولت هذه الوظيفة إلى العائلة، وشرط الارتباط العائلي ووحدتها، هو وحدة الأرض، فالعائلة التي تمتلك الأرض تضمن لقمت العيش لأعضائها، وتمتلك شروط الاستمرار طال ما بقي استغلال هذه الأرض ممكنا [(105)] ، وهذا الشرط لم يكن يتوفر للغالبية الشعب الجزائري،و لكن لضعف المردود الزراعي نتيجة المواسم السيئة، أو ضعف منتوج الأرض، والتحول إلى نظام التبادل النقدي،و النمو السكاني [(106)] يؤدي كل ذلك إلى تفجير هذه الوحدة ، وأمام هذا الوضع يشعر الفرد بالإحباط بأنه أسير جماعة عاجزة عن تأمين حاجياتها ،هذا العامل حفز الكثير أبناء الريف للزحف نحو المدن بحثا عن العمل في المراكز الاستيطانية.

إن البينة الاجتماعية الجزائرية القائمة على الأرض، و التعاون الجماعي،و روح الانتماء للقبيلة ،لا يمكنها الصمود أمام التملك الفردي، وكلما أصبحت عمليات البيع والشراء سهلة ،بفعل التشريعات الملائمة للعقار، وتيار التبادل النقدي، وكلما ترسخه

هذه العوامل والتي أدت إلى خلخلة في الترابط الاجتماعي، وانهيار البني الاجتماعية للمجتمع الجزائري [107].

وفي كل هذه الحالات موجه للتفكيك المجتمع الجزائري، وتبقى العائلة فضلا عن انحلالها أو فشلها هما اللذان أديا مباشرة الأفراد الذين كانت العائلة تكفلهم إلى ولوج هذه الأفاق(التحرر من العائلة لعدم قدرتها على تامين لقمة العيش لهم)،وهكذا يكون حلم الفرد تأسيس عائلة يضمن فيها مستقبل أبنائه،ويشير عالم اجتماع تونسي في معرض وصفه تيهان الأفراد جراء التقلبات الاجتماعية إلى :"ما إن يغادر الفرد دواره حتى لا يعود يستقر في أي مكان، ويبدأ تيها دائما في عرض البلاد،ينتهي بالموت، وينسى مع الزمن موطنه الأصلي، وتضمحل في ذهنه ذكرى أهله، وتقتصر حياته على ما هو يومي ،و على ما هو أساسي فيها،و يتزوج الأفراد، ويرزقون أولادا، ويستمر الأهل بالترحال، وفي غضون ذلك يكبر الأولاد، وهم بدون ارض وبدون ذكريات محددة...يبلغ سن الرشد يترك أهله ليتجول بدوره في المنطقة، فاقدا أثارهم أحيانا،ثم يتزوج،ينجب ويموت...وهكذا دوليك "[108].

أرغم السحب الإداري ومصادرة الأراضي والقوانين العقابية والضريبية الأهالي على الهجرة والاستقرار في ضواحي التجمعات الأوربية أو ضواحي المدن، لقد عمل لاستعمار على تفتيت القبيلة لإفراغ مدلولها السياسي، وبعد انتزاع الملكيات وتقسيم الأرضي الجماعية في الدوار، إلى تغير العلاقات الإنسانية التي كانت سائدة في القبيلة والتي كانت تأخذ الصبغة الدموية أو القرابة ، وحلت محلها علاقات جديدة ، وأخذت صبغة المصلحة الفردية، وما يلاحظ هنا هو الفرق الموجودة بين سكان الجبال والسهول، وما إن تمكن سكان الجبال من الحفاظ ولو بشكل نسبي على بعض عاداتهم حيث استمرت فكرة القبيلة ذات الروابط الدموية مع تقلصها بسب تأثر السكان بعادات المجتمع الرأسمالي، أي حدوث نوع من التكيف مع الأوضاع الجديدة، فان السهول حيث الأرضي المنفتحة قد تلاشت تقاليدهم الاجتماعية ذات الروابط الدموية بشكل مطلق وحلت محلها تقاليد

وثقافة جديدة، وهذا بفعل تدمير الأسس الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية،وسيطرة المجتمع الجديد بعادات و ثقافات و تقاليد مختلفة لا تعطي لرابطة القرابة والدم أي أهمية مقابل المصلحة الفردية، ولما كان المعيار المادي هو المحرك الأساسي بنى المجتمع الجزائري المقيم في المراكز الاستيطانية والعمرانية لنفسه عادات اجتماعية جديدة [109].

لقد أحدثت السياسة الفرنسية سلسلة من التغيرات المادية والاجتماعية والاقتصادية على الأوضاع الداخلية ،مما أدت إلى انهيار القرابة الاجتماعية ،فبرزت النزعة الفردية، وارتفع عدد السكان في مركز الإنتاج، وانتشار حركة البيع والشراء الخاص بالأرض، وكثرة الضرائب، وغيرها حتمت على الفرد الميل لتحقيق طموحاته الفردية متجاهلا بذلك الجماعة، وهذا ما أدي إلى تحول المجتمع من فرد يعمل من اجل الجماعة إلى فرد يعمل من اجل نفسه وتحقيق ذاته،وذلك من خلال العمل المؤقت أو الدائم عند الكولون، أو الهجرة إلى الداخل نحو المدن الكبرى ،أو إلى خارج البلاد [110].

يقول أندري نوشي(André Noushi) من 1830 إلى حوالي 1880،المجتمع التقليدي الجزائري انهار وتلاشى ،واختفى تأطيره التقليدي كليا [111] ، وبتعبير فرويد" تدمير أصول الثقافة والمؤسسات" [112] وظلت سياسة التجهيل قائمة بفعل ضغط المعمرين بدعوى أن الجزائريين بحاجة إلى الطرق والسكك الحديدية وغيرها، وليس لتعليم مفلس[113] لأن الرؤية الفرنسية كانت تقوم على أن العدو الجاهل اقل خطر من العدو المتعلم [114] ، ودخلت المرأة الجزائرية معترك الاستعمار التفكيكي، إذ اعتبرتها عماد الأسرة الجزائرية،والتي بواسطتها يمكن ولوج المجتمع الجزائري،لذلك تم فتح العديد من المراكز لتعليمهن الخياطة و الاهتمام باللبس و الطبخ وباقي الأمور الأخرى التي تمس الأسر الفقيرة، لتجذبها نحو الثقافة الفرنسية، ودعم تلك الأسر بالوسائل البسيطة لاستقطابها والتأثير السلبي على عقولهم، وتشير السيدة ألكس (Allix) قائلة:"إن أقوى عنصر من حيث التأثير في لإفريقيا ،وكما عليه الحال في أوربا هو المرأة،لذا تمكنت من استقطاب (100) ألف من بنات الأهالي و أشبعناهم بمبادئ حضارتنا بحيث يؤخذ من مختلف فئات المجتمع وأعراق الايالة ...من ثم يضمن إلى الأبد خضوع البلد" [115].

كما مس الضغط الاستعماري كافة أطياف المجتمع خاصة الزعامات القبلية والمشايخ و الرؤساء منهم،حيث ظهر في مابين 1871-1900 بالمجتمع الجزائري رؤساء وقادة الغير التقليدين والناتجين عن تقويض أسس ومقومات الزعامات التقليدية،وهم في اغلبهم أميون، ولا يتمتعون بأي أمان وظيفي ،كانوا يعينون ويفصلون في أي وقت، واتصفت ممارساتهم بالقسوة لا سيما مع الجماعات التي لا تربطهم بها أي روابط اجتماعية وبالتالي لا يشعرون تجاههم بأي مسؤولية ،شجعت هذه الفئة أبنائهم على الاندماج في المجتمع الجديد، إذ وفر لهم التعليم باللغة الفرنسة،و اكتسبوا مزيدا من الأراضي، ومكونين بذلك ما يعرف بالارستقراطية الجديدة، إلى جانب الفئة الوسطى الريفية، وبهذا بدا التمايز واضحا في البنية الاجتماعية الجزائرية، وانعكس هذا الضغط على كافة مكونات المجتمع الجزائري خاصة على بينة الاجتماع للمجتمع الجزائري بالتفكك و التفتت.

خاتـمة :

لقد كان للسياسة الاستيطانية الفرنسية وإرسائها لقاعدة نمو المعمرين، والمرتكز أساسا على الأرض واقتصاد الرأسمالي، إلى إحداث فراغات رهيبة في الترابط الاجتماعي للمجتمع الجزائري، إذ كان الهدف في بداية الاحتلال سحق الشعب الجزائر والوجود، ولاستحالة القضاء على الساكنة بالجزائر رأت الإدارة الفرنسية ضرورة تفكيكك المجتمع الجزائر و إحلال مجتمع جديد مشكل من القادمين من أصقاع أوربا، وعليه تستند قاعدة الاستعمار الجديدة بالجزائر، ووفرت له الإدارة الاستعمارية كل سبل التطور والنمو على حساب الأهلي الذي اقتلع من أرضه وأصبح بين عشية وضحاها من مالك إلى مجرد عامل أجير ،هذه السياسة أدت وفق انساق قانونية تميزية غير حقوقية إلى فك الروابط الاجتماعية للمجتمع الجزائري.

ومع سياسة مصادرة الأراضي مورس ضغط إداري وعقابي رهيب على المجتمع الجزائري، مما زاد في مأساة هذا الأخير، والذي انعكس عليه بالتفكك ودخول عادات وتقاليد جديد نظير احتكاكه بالمعمرين، ومالت فيه ذهنية وفكر افرد الجزائريين إلى النزعة الفردانية، وانتقل بفعل السياسة الاستعمارية إلى التنصل من كل التزاماته الجماعية

تجاه القبيلة أو العرش، واضحي فردا يكافح من اجل لقمة عيش العائلة الذرية ، والتي انبثقت على سياسة التفكيك الفرنسية للمجتمع الجزائري، وبدا التمايز واضحا بين أطياف المجتمع الجزائري و الذي كان معياره مقدار يملك الفرد من الأراضي، وعلى الرغم من سياسة الاستيطان والضغط الإداري والعقابي استطاع المجتمع الجزائري إعادة هيكلة نفسه وفق المستجدات الداخلية و العالمية، وأعطي انطباع سياسي وفكري أن الولاء للقبيلة قد ولي، وأن الولاء لن يكون إلا للوطن، وهذا ما تجلى في مختلف التيارات السياسية التي أطرت المجتمع الأهلي ،حيث استطاع النضال السياسي والنقابي والثقافي الجزائري أن يبني ويعيد في ذهنية وفكر الفرد الجزائري ومعالم الوحدة والوطن وضرورة الدفاع عنها، والذي انكشفت خيوطه وانجلي إلى الواقع باندلا ع ثورة أول نوفمبر 1954المباركة .

الهوامش :

(1) إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني مابين 1850-1919، دراسة حول المجتمع الجزائري،الثقافة والهوية الوطنية، منشورات دار الأديب ،الجزائر ،د ط ،2006،ص 156.

(2) مرجع نفسه، ص 157.

(3) نفسه،ص 157-158 .

(4) عميرواي حميدة، جوانب من السياسة الفرنسية في الجزائر و ردود الفعل الوطنية في قضايا الشرق الجزائري ،دار الشعب، الجزائر ،ط2 ،1984،ص76.

(5) يحي بوعزيز، سياسية التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزئرية،منشورات عويدات،بيروت ،ط1 ،1986، ص 35-37.

(6) سعد زغلول فؤاد،عشت مع ثوار الجزائر،دار العلم للملايين،بيروت،لبنان ،د ط ،د ت ،ص 23-24

(7) قانون 1863:هو المرسوم الإمبراطوري (Sénatous consult) الذي صدر في 22 أفريل 1863،فهو دستور عقاري يؤسس للملكية الفردية ،حيث

جاء في مادته الأولى، أن الملكيات التي تحوز عليها القبائل في الجزائر، والتي ظلوا يتمتعون بها بشكل دائم تعتبر ملكية مثبت قانونا، ونص في نفس السياق على حق الملكية الفردية للعرب ،و أقر من جهة أخري تحديد أقاليم القبائل،و توزيع الأراضي بين مختلف دواوير القبائل، ووضع هذا القانون اللبنة الأولي لتأسيس الملكية الفردية بين أعضاء الدوار الواحد،و تشير المادة الثالثة إلى أشكال وكيفة تحديد أقاليم القبائل وشروط توزيع الأراضي، وعن كيفية وشروط تأسيس الملكية الفردية، وتسليم العقود ،أما المادة السابعة فتؤكد عدم تعارض أحكام هذا القانون مع بقية الإجراءات ومضامين التي اقرها قانون 16 جوان 1851، خاصة ما يتعلق بنزع الملكية للمنفعة العامة وكذا مصادرة الأراضي، والمتمعن للإجراءات الميدانية للتطبيق القرار يدرك الفراغات التي تركها بين القبائل وذلك بتفكيك القبيلة، وتقسيمها إلى دواوير، وإنشاء الملكية الخاصة على أرضي العرش، وبإلغائه للفقرتين الثانية والثالثة من قانون 16 جوان 1851 يكون قد مهد لإجراء صفقات تجارية داخل مجتمع القبيلة، حيث توجد ارضي الملك، وأدي تطبيقه تدريجيا إلى إزالة العقبات التي تعرقل النشاط الاستيطاني الاستعماري في أراضي الأهالي الملاحظ أن القانون كان يهدف إلى تفكيك الملكية الجماعية للقبيلة، وتقسيمها إلى مجموعات صغيرة بين الدواوير، مما يعني تفكيك البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري، وشمل تطبيق القرار على 416 قبيلة و 754 دوار، ومست العملية 7.703.605 هكتار من بينها 5.906.488 هكتار في التل، و1.6601647 هكتار في الهضاب العليا،195.470 هكتار في الصحراء، للمزيد انظر كل صالح عباد،المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،د ط،1984،ص72،وكذلك B.O.G.G.A :t 03,nr 80,1863,p106-108،وعن القبائل التي مسها القانون انظر:

Robert estoublon , Adolphe Jourdan ,code de l'algérie annote , Librairie éditeurs,1896,p280-288

(8) وارني: ولد في سنة 1810،عين مساعد جراح في مستشفى وهران، ومديرا للشؤون الأهلية بوهران عام 1848، وهو نائب برلماني مثل الكولون بالبرلمان الفرنسي، وهو الذي أقترح تحويل الملكية الجماعية إلى ملكية خاصة، وتمت المصادقة على المقترح بالجمعية العامة يوم 26 جويلية 1873، للمزيد حول مواد قانون وارني انظر: عدة داهة،الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، ج2،منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر،ط1، 2008،ص 362.، وكذلك بليل محمد،تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين 1881-1914 القطاع الوهراني نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران،2006-2007،ص68.

(9) قرشي محمد،الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاعه الثورة التحريرية الكبرى،مذكرة ماجستير ، التاريخ الحديث و المعاصر ،2010-2012،ص 135.

(10) عثمان فكر،"الاستيطان العمراني الفرنسي قي الريف الجزائري،مقارنة سيسسولوجية"، مجلة جامعة دمشق،مجلد 29،العدد 3و 4،2013،ص590-591.

(11) عميراوي أحميدة، مرجع سابق،ص86.

(12) عثمان فكر، مرجع سابق،ص 596.

(13) أمام سياسة إقلاع الجزائريين من أرضيهم وتثبيتهم في أراضي جبلية بعيدة غير قابلة للزراعة، مما فتح المجال أمام الانتفاضات في كل من الاوراس1856، والحضنة 1860، وأولاد سيدي الشيخ ، 1864، والمقراني 1871، للمزيد انظر الصالح عباد،مرجع سابق،ص23.

(14) شجع الحاكم راندون حركة الاستيطان الأوربي، وقام بناء حوالي 52 قرية استيطانية خلال عوام 1853و1856 اتبع سياسة بيجو في مصادرة أراضي الأهالي وتفتيت ارضي القبائل و العروش ،وتحصل على61363 هكتار مابين 1851-1861 للمزيد انظر يحي بوعزيز، مرجع سابق،ص15.

(15) قنون حياة،"الاستيطان الفرنسي ومصادرة الأراضي الجزائريين خلال القرن 19"،مجلة المصادر،العدد 24،ص 20.

(16) عميراوي احميدة،مرجع سابق،ص48.

(17) بيجو (Bugeaud):ولد في 15 أكتوبر 1748، عين حاكما عاما على الجزائر سنة ديسمبر 1840، عرف بسياسة السيف والمحراث، ويعود له الفضل في القضاء على مقاومة الأمير عبد القادر وأحمد باي، كما دعم الاستيطان ،ووضع له من الآليات التي تساهم في استقطابه، توفى 10 جوان1849، أنظر،محمد عيساوي، الجرائم الفرنسية بالجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1870، الجزائر، دار كنور الحكمة، 2011،ص166.

(18) صالح عباد،مرجع سابق،ص23.

(19) عميراوي احميدة،مرجع سابق،ص87.

(20) قنون حياة،مرجع سابق 24،ص 20.

(21) عميراوي حميدة،مرجع سابق،ص76.

(22) تؤكد الإحصاءات الخاصة بسنة 1879 بأن حصة الجزائريين من الضرائب قد بلغت 22800000 فرنك، في حين لن ت صل حصة الأوربيين أكثر من 13800000فرنك، بالإضافة إلى الضرائب العربية كان الأهالي يدفعون ضرائب إضافية معدلها السنوي 23000فرنك، وضرائب استثنائية معدلها 800.000 فرنك،أما رسوم البلدية فدرت ب 5 ملايين فرنك،أما الضرائب الفرنسية المباشرة والغير المباشرة فقدرت سنة 1881 ب45 ألف قرنك على رخص بيع التبغ،و138321 فرنك ضريبة على الحرف الأهلية، و679770 فرنك على حقوق تسجل الدمغة،و شهدت الضرائب في مابين 1924 و1933 ارتفاعا ملحوظ،حيث وصل مجموع الضرائب العقارية،و على الفوائد الزراعية، ورسوم البلدية،ورسوم على الحيوانات سنة 1924 ما مقدراه 21537332، وارتفع سنة 1926إلى24675074 فرنك،ليصل سنة 1930 مقدرها إلى 4535536

فـرنك،وبلغت ذروتها عام 1933 بمقدار 566.99069فرنكا،للمزيد انظر: NOUSCHI ;a :En quel sur le niveau de vie de A- population constantinos ,France,1961 ;p627. وكذلك :شارل روبير اجيرون ،الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871-1919،ج2،ترجمة م،حاج مسعود،أ بكلي،دار الرائد للكتاب ،الجزائر،د ط،2007،ص 478.

(23) عرفت الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى نموا ديموغرافيا متطورا ومستمر، ففي عام1926بلغ عدد السكان 5.150.000 نسمة،ليرتفع عام 1931 الى5.580.000 نسمة،ليصل عام 1954 إلى 8.450.000 نسمة،و الملاحظ أن هذا التطور في النمو السكان قابله قاعدة اقتصادية هشة تماما، إذ أن اغلب الجزائريين يعيشون حياة بسيطة معقدة مليئة بالمصاعب، مع العلم أن كانت المحاصيل والمواشي غير كافية لهذا التطور بفعل الضغط المسلط عليهم من قبل المحتل، وترتب عن هذا الوضع انحلال في الترابط الاجتماعي،جراء سياسة التفقير والتجويع، حيث كان متوسط الإجمالي لإنتاج الحبوب 19.6 مليون قنطار مابين 1901-1910، لينخفض إلى 16 مليون هكتار مابين 1921-1930،ليصل ما بين 1941-1948 إلى 14 مليون قنطار، للمزيد انظر يحي بوعزيز، مرجع سابق،ص54-55، وكذلك شارل روبير آجيرون:مرجع سابق،ص470-473.

(24) صدر مرسوم كريمو في 24 أكتوبر 1870 يمنح بموجبه الجنسية الفرنسية الجماعية لفائدة الانديجان اليهود، ويعد هذا الإجراء أول الإجراءات التي اتخذتها الجمهورية الفرنسية الثالثة و الذي جاء على يدي وزير العدل أودلف كريمو، حيث أصبح ما يقارب 35000 من يهود الجزائر فرنسيين دون شرط التخلي عن شرعهم وأحوالهم الشخصية، مع العلم أن هذا القانون استثنى اليهود الموجودين في ميزاب وبوسعادة ، للمزيد أنظر: مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنيفي عيسي، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،د ط ،1983 ،ص 78.

(25) تؤكد الدراسات على أن المستوطنين حاولوا بعد 1870إمتلاك الجزائر ،وفصلها عن الوطن الأم،و انتهاج برامج لمستقبل الجزائر، وذلك بالعمل على ثلاث جبهات، أهمها منح الجنسية لجميع الأوربيين بصفة آلية لهم و لأبنائهم المولودين بالجزائر، وبعد ذلك تم ضم اليهود آليا وفق منظور كريمو ،وبهذا تدعم المجتمع الجديد و أصبح كتلة سكانية معتبر لها وزنها في كافة فرارات التي تخص مستقبل الجزائر بعد السيطرة على دواليب المجلس التشريعي الفرنسي بالوطن الأم، وتطور الأمر بامتلاك مفاتيح الإدارة والاقتصاد بالجزائر،حيث أصبحت الجزائر مع مرور الزمن الحل البديل والأفضل لكافة مشاكل الوطن الأم خاصة في جانبه الاقتصادي والعسكري.

(26) الصالح عباد، مرجع سابق،ص23.

(27) قنون حياة ، مرجع سابق،ص25.

(28) سلوان راشد رمضان،ومؤيد محمود حمد المشهداني الجوعاني،"الاستيطان الأوربي في الجزائر 1830-1871"، مجلة جامعة تكريت للعلوم،المجلد 20،العدد 4،ا،جامعة تكريت،العراق،افريل 2013،ص288.

(29) عميراوي احميدة،مرجع سابقً،87.

(30) مرجع نفسه،ص77.

(31) سلوان راشد رمضان،ومؤيد محمود حمد المشهداني الجوعاني، مرجع سابق ،ص291.

(32) جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم1830-1954،منشورات مركز الدارسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ،الجزائر،د ط،2010،ص28-29.

(33) مرجع نفسه،ص22-23.

(34) عدة داهة،مرجع سابق،ص 304.

(35) مرجع نفسه، ص149.

(36) أهم المؤسسات العقارية الخاصة بالقرض الأهلي، والمؤسسات الأهلية للاحتياط، والمؤسسات الزراعية للاحتياط،المؤسسات العقارية الخاصة بالقروض الموجهة

للكولون،صناديق القرض العقاري والتعاضديات ،كما تم تأسيس الصناديق الجهوية للفرض الزراعي الذي تأسس بمقتضى قانون جويلة1901، والشركة التعاونية لزراعة،ومؤسسات القرض المختلفة،مثل القرض الليوني، وبنك تيبو، والشركة العامة، والمؤسسات الجديدة للقرض التي فتحت عام 1913، والبنك الصناعي لإفريقيا الشمالية عام 1919، وكانت هذه المؤسسات تقدم قروضا وترافق المعمرين في حياتهم الزراعية والتجارية ، وهي سندهم في السيطرة على الأهالي، والذي كان محروما من القروض وفرضت عليه شروط قاسية، كتملك الأرض، وحسن السيرة، ودفع الضرائب بانتظام، وليس له متابعات قضائية، وأن يكون مقيما اقامة دائمة في الدوار الذي ينتسب إليه، وعلى العموم عادت سياسة القروض على المجتمع الأهلي بفقدان مواردالعيش والاستقرار، واستغلال طاقاته في خدمت المستعمر والمعمرين، حول هذا الموضوع انظر: للمزيد انظر:

Réne Gallissot :L'économie de l'Afrique du Nord, .collection que, sais ,puf,paris France, ,1969,p46

(37) عبد الطيف بن أشنهوا،تكوين التخلف في الجزائر،محاولة لدراسة التنمية الرأسمالية في الجزائر،مابين 1830-1962،الشركة الوطنية لنشر والتوزيع،الجزائر،د ط،1977،ص302.

(38) في عام 1880 عرضت البنوك الفرنسية قروضا مرهونة، حيث تقدم لها الكولون بأعداد كبيرة ،ومع مرور الزمن تمكنت البنوك من فرض رقابتها على توزيع الإنتاج الزراعي والإشراف على عمليات الجمع و التخزين،و النقل ،والبيع، وزادة هذه العملية بالاتحاد الجمركي مع فرنسا عام 1892،حيث أوقعت البنوك المجتمع الأهلي في محنة تمثلت في تكاثر التعامل بالربا،و ونشاط التعامل النقدي مما افقد السكان مخزونهم من الحبو ب في أيام الأزمات، حيث نجم عن ذلك الكثير من المجاعات و العوز جراء السياسة الفرنسية ،للمزيد انظر

Abdellah Laroui ,de L'algerie pré colonial a L'algerie colonial, Économie et société, ENAL , Alger , 1988,p104-106.

(39) سلوان راشد رمضان،ومؤيد محمود حمد المشهداني الجوعاني،مرجع سابق، ص293.

(40) Abdellah Laroui: opcit ,p104-105.

(41) الهواري عدي،الاستعمار الفرنسي في الجزائر،سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي1830-1962، ،ترجمة جوزيف عبد الله،دار الحداثة للطباعة و النشر والتوزيع،بيروت،لبنان ،ط1983،1،ص61.

(42) محمد الطيب،مرجع سابق،ص208-209.

(43) في ما يخص القضاء على الزاعمات التقليدية بين المؤرخ أبو القاسم سعد رحمه الله مضمون وأهداف السياسة الفرنسية قي قوله:"...سياسة تقوم على إبعاد جميع العناصر الخطرة ذات النفوذ،أو التي يمكن أن تلعب دور ا اجتماعيا وسياسيا بين المواطنين حتى يخلوا الجو للسلطات الجديدة "، والمتمعن في مختلف مؤلفات المؤرخة للسياسية الفرنسية يجدها تتخلل في ما يخص سياسة تفكيك الزعامات القبلية والدينية على العديد من المرتكزات أساسية والتي تتمثل في التقتيل والتهجير والحجز والنفي ،وتفكيك المرتكزات الاقتصادية لمختلف الزعامات القبلية والقيادات الأهلية . وتقويض سلطت الزاعمات من خلال إنشاء بدائل إدارية وسحب تدريجيا مختلف الأفراد عن سلطت القيادات إلى مختلف الإدارات الفرنسية، وإنشاء مناصب قيادية جديدة بديلة عن مختلف المناصب التقليدية المتعارف عليها في المجتمع الجزائري، ومن ثم تعيين قيادة في مختلف القبائل لا تم بأي صلة إلى تلك القبيلة وشخصيات غير معروفة مهمتها خدمة الاستعمار وليس مصالح القبيلة ، فهدف المشروع الاستعماري إلى غلق منافذ الاتصال التقليدي بين افرد المجتمع الجزائري ،حيث سعت الإدارة إلى بتر كل قنوات التي من شأنها أن تربط الفرد، للمزيد انظر:أبو القاسم سعد

الله،تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية(1860-1900)،ج2،دار البصائر،الجزائر،د ط ،2007،ص140-141.

(44) شارل روبير اجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة،ج2،ترجمة:محمد حمداوي، إبراهيم صحراوي منشورات عويدات ،بيروت، ط1976،1،ص226-227، انظر كذلك: عبد اللطيف بن اشنهو ،مرجع سابق،ص297.

(45) عبد اللطيف بن اشنهو، مرجع سابق،ص301.

(46) حسني كيتوني:"كل خطاب حول الاستعمار هو بالضرورة خطاب تبريري لجرائمه"،جريدة الخبر اليومية،13 ديسمبر 2018،ص22 .

(47) بن داهة عدة،مرجع سابق،ص201-202 .

(48) مرجع نفسه، ص 197 .

(49) لقد وضع مرسوم 24 نوفمبر 1871 تنظيما بلديا جديدا، وحسب المرسوم المنطقة التلية تشمل ثلاث أنواع من البلديات،فهناك البلديات ذات الصلاحيات الكاملة التي تخضع للقانون العام، لا نعدد سكانها من الأوربيين كبي،فأنهم ينتخبون مثل ما هو الحال بالوطن الأم مجالسهم البلدية، وأما النوع الثاني فهو البلديات المختلطة التي يغلب فيها العنصر المحلي، فإنها تسير من طرف لجان بلدية أعضاؤها مختارين من بين السكان الفرنسيين، يعين الحاكم العام رؤسائها ونوابها، إما الأخير فهي البلديات الأهلية المشكل أساسا من الدواوير التي انبثقت عن قانون 22 افريل1863،وكذلك القبائل التي لا تخضع للبلديات الكاملة الصلاحيات أو البلديات المختلطة،ومن الواضح إن هذا التنظيم البلدي يهدف إلي السيطرة و استغلال الشعب الجزائري، ففي الوقت الذي يدير فيه الأوربيين أنفسهم أصبحوا أوصياء على الشعب الجزائري،صالح عباد:المرجع السابق،ص72.

(50) لقد عملت الإدارة الفرنسية على تحطيم كل مقومات الأمة الجزائرية الإسلامية إذ بادرت منذ دخولها على تقويض القضاء الإسلامي ، حيث أصدرت العديد من القوانين و المراسيم،أهمها مرسوم 10 أوت 1834، و 28 فيفري

1841و ديسمبر 1842، حيث أصبح القاضي المسلم لا يحق له البت إلا في القضايا الشخصية كالطلاق، والزواج والميراث، ومنع من البث في الجنح والجنايات، وتطور الأمر إلى أن دعي الحاكم العام ديقدون عام 1871 ضرورة محو القضاء الإسلامي واستبداله بقاضة الصلح الفرنسيين، ومنذ ذلك الحين أصبح الجزائريين مرغمين على التقاضي أمام قضاة الصلح الفرنسيين ،،وستمر الوضع على ذلك في تدجين القضاء إلى إن تم إنشاء محاكم خاصة بالجزائريين عام 1902 عرفت بالمحاكم الزجرية، وبهذا أصبح القضاء خاضع للإدارة الفرنسية وللأعوان الجزائريين خريجي المدارس الشرعية للمزيد انظر :جوان حليسبي،ثورة الجزائر ،ترجمة عبد الرحمان صدقي أبو طالب، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، دط، دت،ص32-33، وأبو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900،ج1،دار الغرب الإسلامي، بيروت، دط،2008،ص367.

(51) سلوان رشيد رمضان وعطية مساهر حمد :"سياسة فرنسا تجاه الأوضاع الاجتماعية في الجزائر 1871-1914"،مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية،المجلد 7 العدد 21،21 جوان 2015،ص113.

(52) مرجع نفسه ،ص114.

(53) نفسه:ص 113-115.

(54) إن القضاء على التنظيم ألقبلبي شمال الجزائر كان ضروريا خلال الفترة الكولونيالية أملته الإستراتجية الاحتلالية للتوسع و إرساء قاعدة النمو و التطور للمعمرين،غير أنه لم يكن كذلك في الجنوب الجزائري لاعتبارات جغرافية و اجتماعية بل عمدت في بعض المناطق على تركيز النظام القبلي بها،إذ كانت تبحث عن إلحاق الضرر بمقوماتها الاقتصادية لإنه كان وفق منظورها مشجعا على التمرد،إلا انه لجأت مقابل ذلك إلى نشر التفرقة والصراعات القبلية مما يسهل عليها مراقبتها، فالزحف الاستعماري نحو الجنوب شكل تهديدا للقبائل الصحراوية خاصة الملكية الجماعية

للأرض ذات الطابع المشاع،حيث رأت الإدارة الفرنسية أن الأراضي بالجنوب غير خصبة فتفكيكها غير مجدي، مع إدراك الإدارة الفرنسية المبالغ المالية التي استنزفتها في ما يخص إخضاع الجنوب تحت سلطتها، والمرسوم 14 أوت1905 يؤكد على التنظيم العسكري لأقاليم الجنوب ،وهو يحرم الكولون من الاستثمار بالصحراء الجزائرية خاصة بعد اكتشاف الثروات الباطنية،ففروع القبائل الكبرى بالصحراء الجزائرية كانت موزعة على الحدود الغربية، الجنوبية والشرقية للجزائر، هذا الانتشار وفق الإستراتجية الفرنسية يشكل تهديدا، وبالتالي فان فروع القبائل التي تكون خارج السيطرة تشكل تهديدا مستمرا للوجود الاستعماري،لذلك رأت ضرورة استمرار القبيلة على الأقل في المرحلة الأولى،لأذلك لم يعمل على إضعافها بل استغل القبيلة لصالحه كل ما سمحت الفرصة،حيث عمل على دمج أفراد مختلف القبائل في المؤسسات الشبه عسكرية،حيث تكونت هذه المؤسسات من مجندي القبائل المناوئة مع السلطات الفرنسية،مهمتها مراقبة السكان وملاحقة القبائل، وقد تأسست أول كتيبة صحراوية بإقليم توات عام 1902،و لاختراق القبائل وظفت السلطات الفرنسية بعض العائلات والشخصيات التي لها مكانة بقبائلها لتكون واسطة بين تلك القبائل و الإدارة الفرنسية ،ومنحت نظير عملها الامتيازات كألقاب القيادة،وجباية الضرائب،و طبقا لهذه السياسة تم تعيين على كل قبيلة .،وإدراكا منه لقيمة القلبية و أهميتها توجهت إلى الغزو الثقافي منشطة حركة التنصير و التبشير لفك ودمج المجتمع الصحراوي في المنظومة الأوربية ،للمزيد انظر:

Armaud(E),ctatie(m) ,nos confins daharien ,Etoude d'organi sation Militaire ,paris ,1908,p77 . Et ,mercie Ernest ,L'algerie en 1880,challamel aime ,paris,1980,p48.

(55) عدة ين داهة،مرجع سابق،ص116-117.

(56) Nouschi a ,op.cit ; p310-311.

(57) عبداللطيف بن أشنهوا،مرجع سابق،ص80.

(58) للعلم أن هذه الإجراءات تم بصورة كاملة على الجزائر لكن بالتدرج ووفق مقتضى الحال، وبما تراه الإدارة الفرنسية مناسبا، وكنموذج عن ذلك التفكيك قبيلة الحنانشة، فبداية من 1855 تم تفكيك قبيلة الحنانشة، وذلك بفصل قبيلتي أولاد خيار وأولاد ضياء عن القبيلة الأم الحنانشة، ثم تم فصل قبيلة ويلات سنة 1858، وبعدها بسنة تم فصل قبيلة الصفية عن قيادة قبيلة الحنانشة أيضا، وبداية من 1863 تم تطبيق قانون 1863 الخاصة بالملكية الفردية على قبيلة الحنانشة، حيث تم تفكيك قبيلة الحنانشة إلى وحدات صغيرة عرفت بالدوا، وتم وضع الحدود بين دواوير القبائل، وعين على رؤوس هذه القبائل قياد لا ينتمون إلى القبيلة، وتشير الدراسات إن ترسيم الحدود افرز خلافات مع القبائل المتاخمة للحدود قبيلة الحننانشة،أهمها خلاف قبيلة الحنانشة حول أراضي مشتة الحويمة، ومنحت قبيلة الحنانشة مساحة قدرها 43871هكتارو 20 أر حدودها الجغرافية من الشمال قبيلة أولاد ضياء،ومن الشرق بلدية سوق أهراس،ومن الجنوب قبيلة أولاد خيار و زمالة الصباحية عين قطار،أما من الغرب فتحدها قبيلة الصفية،وبعد أن تم ترسم الحدود تم تقسيم قبيلة الحنانشة إلى ثلاث وحدات إدارية صغيرة هي الحنانشة، تيفاش، الزعرورية، حيث تم تحديد مساحات وحدود هذه الوحدات الصغيرة، وعدد سكانها، ومقدار الضرائب المفروضة عليها،كان لهذا التقسيم أن قلل من فاعلية وقوة قبيلة الحنانشة، وأصبح اسم الحنانشة يطلق على مساحة جغرافية محددة بدقة، وبعد هذا التقسيم اتجهت الإدارة الفرنسية إلى تقسيم المقسم، حيث تم تقسيم ارضي دوار الحنانشة وتحديد مساحاتها، وبعد تطبيق قانون وارني على دوار الحنانشة سنة 1892،تغيرت أبنية الاجتماعية للقبلية الحنانشة كليا خاصة بعدد ت رحيل عائلات من دوار العوائدللمزيد حول اثر السياسة الاقتصادية والادارية على قبيلة الحنانشة انظر، جمال ورتي:"آليات السياسة العقارية الفرنسية ودورها في تغير بنى المجتمع الجزائري"،قبيلة الحنانشة نموذجا،مجلة منتدى الأستاذ،العدد 10، الجزائر ،جويلية2011،ص141-155.

(59) عرفت المركز الاستيطانية تطورا ملحوظا ، واعتبرتها الحكومة الفرنسية البديل الأفضل والركيزة الأساسية في العملية الاحتلالية، والقاعدة الصلبة التي تخلف البناء المؤسساتي والاقتصادي للمجتمع الأهلي، إذ رسمت الحكومة الفرنسية خطا واضحا لدعم ما يعرف بالمجتمع الجديد، هذا الأخير الذي كان ينازع السلطات العسكرية والمكاتب العربية واعتبرتهم معيقا للعملية الاحتلالية وحجر عثر أمام اندماج المجتمع الأهلي في المنظومة الأوربية ، وما إن قامت الجمهورية الثالث حتى أصبح المعمر و فق للتشريعات الفرنسية التي وضعت من اجل تطوره يتحكم في كل دواليب السياسيات المنتهج من طرف الحكومة الفرنسة بالجزائ، وما أن يبنى مركزا استيطانيا إلا وصاحبه مصادرة أراضي القبائل،وإنشاء مؤسسات إدارية لصالح المعمر، ونتج عن هذه العملية تشتت في الترابط الاجتماعي، وسحب أفراد القبيلة بمنطق التفقير للعمل في المراكز الاستيطانية، للمزيد :أنظر يحي بوعزيز،مرجع سابق،ص 35-37.
للاضطلاع على المهام الأساسية للمكاتب العربية،انظر

Clement Duvemois :L'Algérie ce quelle est ce qu'elle –doit être ressai économique et politiqu e ;imprimerie Dubos ،fréres,alger ;1858,p105-106..

وكذلك صالح فركوس،إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر على ضوء شرق البلاد1844-1871(د ط، عنابة: منشورات باجي مختار ، ،2006)ص20

(60) أسعد طاعه، "البنية الاجتماعية و الاقتصادية للريف الجزائري 1930-1954"، مجلة المصادر، الجزائر، العدد 17،السداسي الأول، 2008،ص83-84.

(61) شارل روبير اجيرون:الجزائريون المسلمون و فرنسا،مرجع سابق،ص252.

(62) مرجع نفسه ،ص258.

(63) ماكمهون (Mac mahon) : ولد عام 1808، ماريشال، وثالث رئيس للجمهورية الفرنسية، وهو من أصل ايرلندي تخرج من مدرسة سان سير في 1827، عين عضو بمجلس الشيوخ، وحاكم عام للجزائر 1864، صدر في عهده فراران

1865و 1867، الخاص بمنح الجنسية للجزائريين،انظر، عدة بن داهة،مرجع سابق،ج2،ص501، وكذلك حياة سيدي صالح،مرجع سابق،ص40.

(64) صالح فركوس ،مرجع سابق،ص96.

(65) مرجع نفسه،96-97.

(66) شارل روبير اجيرون،مرجع سابق،ص257.

(67) Clement duvenois :op-cit ,p106.

(68) أولفي لوكور غرانميزون،الاستعمار الإبادة تأملات في الحرب و الدولة الاستعمارية ،ترجمة نورة بوزيدي،دار الرائدللكتاب ،الجزائر،ط2 ،2007،ص 170.

(69) محفوظ سماتي:الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها ، ترجمة محمد الصغير بناني وعبد العزيز بوشعيب،د ط ،د ت، ص180.

(70) سار المنهج الكولونيالي في تشريعاته وفق قاعدة الإلحاق الجزائر بالوطن الأم،فأقر قانون الملكية الفردية بالجزائرّ،لفك الروابط الاجتماعية التي كانت تؤمنها الفتيلة،فتحرير الفرد عن نظمه التقليدية تلغي التزاماته تجاه الجماعة،وانشأ الدوار كبديل إداري عوض دور القبيلة في حل مختلف النزاعات،وما إن تقسم قبيلة إلى دواوير حتى يتم تقسيم المقسم ،وسار الأمر هكذا حني تم إنشاء ما يعرف بنظام البلديات المماثلة للوطن الأم فرنسا.

(71) محفوظ سماتي،مرجع سابق،ص194.

(72) عدي الهواري،مرجع سابق،ص59.

(73) مرجع نفسه ،ص65.

(74) عدة بن داهة ،مرجع سابق،ص342.

(75) وكنتيجة لعمليات تجزئة الأرض ضمت أرضي قبيلة الحنانشة، ورأت الإدارة الفرنسية ضرورة إنشاء ثلاثة مراكز استيطانية بدوار الحنانشة، حيث تم إنشاء المركز الاستيطاني دكمة واقتطع له سنتي 182و1876 مساحة قدرها3825 هكتا، والمركز الاستيطاني سد بنوير الذي اقتطعت له مساحة قدرها 2650 هكتار تم هذا

الاقتطاع عقب انتفاضة الصباحية والكبلوتي سنة 1871، وأما مركز عين الشكوة فاقتطعت له مساحة من قبيلة لحنانشة قدرت بـ 700 هكتار، وبهذه الإجراءات تقلصت مساحة قبيلة الحنانشة من 15652 هكتار إلى 8477 هكتار لـ 3963 نسمة،للمزيد انظر:جمال ورتي، مرجع سابق،.ص152-153.

(76) يحى بزعزيز، ،مرجع سابق،ص27.

(77) شارل روبير اجيرزن،الجزائريون المسلمون وفرنسا،ج2،ص39.

(78) إذا كان مرسوم 24 ديسمبر1870الذي يقضي بجعل التل ترابا مدنيا قد صدر نتيجة ضغوط المعمرين،فان تطبيقه دفعة واحة قد كان متعذرا ،لكن المعمرين استطاعوا أن يدفعوا الحاكم العام ديقدون و من جاء من بعده إلى تطبيقه ولو على مراحل ،إنها قضية إمكانيات فقط، اذ كانت مساحة التراب المدني لا تبلغ في عهد الإمبراطورية الثانية سوي278.000هكتر،و يقطنها 493.000 نسمة ،أي بكثافة سكانية فريبة من 2.5 في الهكتار الواحد،رفعها الحاكم العام ديقدون(1871-1873) في ظرف أربعة سنوات إلى 3151.673 هكتار، وجاء خليفته شانزي(1873-1879) فوسع في التراب المدني حيث بلغ 4850.000 هكتار، غير أن ألبار قريفي الحاكم العام (1879-1881) فانه وضع كل تراب لتل تحت سلطة جهاز مكون من رؤساء البلديات ،وبهذه الكيفية بدأت الخطوط العامة لترسيم النظام المدني بالجزائر، اذ وصل في نهاية 1881 إلى 10482.964 هكتار ويسكنه2.135.530 نسمة من الجزائريين والأوربيين، ووضع مرسوم 24 نوفمبر 1871 تنظيما بلديا جديدا، وحسب المرسوم المنطقة التلية تشمل ثلاث أنواع من البلديات،فهناك البلديات ذات الصلاحيات الكاملة التي تخضع للقانون العام،لان عدد سكانها من الأوربيين كبير،فأنهم ينتخبون مثل ما هو الحال بالوطن الأم مجالسهم البلدية، وأما النوع الثاني فهو البلديات المختلطة التي يغلب فيها العنصر المحلي ،فإنها تسير من طرف لجان بلدية أعضاؤها مختارين من بين السكان الفرنسيين،يعين الحاكم العام رؤسائها و نوابها، إما في الأخير فهي

البلديات الأهلية المشكل أساسا من الدواوير التي انبثقت عن قانون 22 افريل1863،وكذلك القبائل التي لا تخضع للبلديات الكاملة الصلاحيات أو البلديات المختلطة، ومن الواضح إن هذا التنظيم البلدي يهدف إلي السيطرة واستغلال الشعب الجزائري، ففي الوقت الذي يدير فيه الأوربيين أنفسهم أصبحوا أوصياء على الشعب الجزائري، للمزيد حول هذا الموضوع انظر صالح عباد،مرجع سابق،ص 71. و كذلك

Mahfoud Kaddache et Djilali sari , L'algerié dans L'histoire ,OPU ,Alger,1989,p49..

(79) يحي بوعزيز:مرجع سابق،ص29.

(80) شارل روبير اجيرزن،الجزائريون المسلمون وفرنسا،مرجع سابق،ص39.

(81) يحى بوعزيز ،مرجع سابق،ص29.

(82) ابو القاسم سعد الله،تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية،ج2،مرجع سابق،ص140-141.

(83) شارل روبير اجيررن،الجزائريون المسلمون وفرنسا،مرجع سابق،ص 219-221.

(84) Addi Lhouarri : opcit .p65.

(85) بيرم كمال:بلدية المسيلة المختلطة دراسة اجتماعية و اقتصادية 1884-1945،مذكرة ماجستير في تاريخ وحضارات البحر المتوسط،جامعة قسنطينة ،2005-2006،ص77.

(86) يحي بوعزيز ،مرجع سابق،ص 32.

(87) سماتي محفوظ، مرجع سابق،ص181.

(88) مرجع نفسه،ص182.

(89) نفسه ،ص 182.

(90) كمال بيرم ، مرجع سابق،ص 70-71.

(91) يحي بوعزيز،مرجع سابق، ص 32-33.

(92) ذياب مخادمة،موسى الدويك، الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني ،مركز دراسات الشرق الأوسط، الكويت،دط،دت،ص 183.

(93) المنتوج العلمي لمنظري الاستعمار الفرنسي:

ميادين البحوث و الإبداع	عادات وتقاليد جزائرية	دراسة ميدانية لمنطقة القبائل	دراسة ميدانية في الصحراء الجزائرية	بحوث جغرافية	انطباعات سفر	قصائد شعرية	روايات وقصص	نقد أدبي	تاريخ عام	تاريخ وسيط وحديث	تاريخ معاصر	تاريخ وناموس واصفة	تاريخ رافيا	ببلوغرافيا
كمية البحوث	79	58	174	25	133	227	241	100	252	197	329	129	119	

المصدر :محمد الطيب :المرجع السابق،ص 220.

(94) شارل روبير اجيرون،تاريخ الجزائر المعاصر،مرجع سابق،ص190.

(95) أبو القاسم سعد الله،مرجع سابق،ص100.

(96) مرجع نفسه،ص27.

(97) حسين مؤنس، الحضارة،دراسة في أصول وعوامل قيامها و تطورها، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،د ط، 1978، ص55.

(98) شارل روبير اجيرون،تاريخ الجزائر المعاصرة،مرجع سابق،ص218-219.

(99) مرجع نفسه،ص228.

(100) تراجع تربية الماشية :نتيجة للسيطرة المعمرين على الأراضي الزراعية وتراجع المناطق الرعوية خاصة منها الغابية أدي إلى انكماش حاد في تربية المواشي،إذ كان منحي

التطور في حالة انحدار خاصة عندما رفعت الدارة الفرنسية من الضرائب،انظر :شارل روبير اجيرون،المسلمون الجزائريون وفرنسا،مرجع سابق ،ص281-288.

(101) شارل روبير اجيرون،مرجع نفسه،ص219-220.

(102) أبو القاسم سعد الله،مرجع سابق،ص70-71.

(103) محمد شبوب، الجزائر في الحرب العالمية الثانية(1939-1945) دراسة سياسية ،اقتصادية و اجتماعية،أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة احمد بن بلة، وهران،2014-2015،ص55.

(104) مرجع نفسه،ص60.

(105) عدي الهواري، مرجع سابق،ص 123.

(106) مرجع نفسه،ص 123-124.

(107) نفسه،ص 125.

(108) عدي الهواري، مرجع سابق ،ص126.

(109) مرجع نفسه،ص ص ،59-60.

(110) AOM ,16H32 ET16H34,eposés sur la propriété indigén ,1910.

(111) نفلا عن:بختاوي خديجة، التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران(1870-1939)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران،2011-2012،ص 219.

(112) مرجع نفسه:ص 189.

(113) نفسه،ص199.

(114) يحي بوعزيز،ثورات الجزائر في الفرنين التاسع و العشرين،الجزائر،د ط،1980 ،ص 247-248 .

(115) عبد القادر جغلول ،تاريخ الجزائر الحديث دراسات سيسيولوجية،دار الحداثة للطبع و النشر و التوزيع،بيروت، د ط،1981،ص60.

قائمة المصادر والمرجع

[1]-إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني مابين 1850-1919،دراسة حول المجتمع الجزائري الثقافة و الهوية الوطنية ، منشورات دار الأديب ،الجزائر ،د ط ، 2006.

[2]-أبو القاسم سعد الله،تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية(1860-1900)،ج2،دار البصائر،الجزائر،د ط،2007.

[3]-أبو القاسم سعد الله،تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900،ج1،دار الغرب الاسلامي،بيروت،دط،2008.

[4]- أسعد طاعه،البنية الاجتماعية و الاقتصادية للريف الجزائري 1930-1954،مجلة المصادر، الجزائر،العدد 17،السداسي الأول، 2008.

[5]-الهواري عدي،الاستعمار الفرنسي في الجزائر،سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي1830-1962،ترجمة جوزيف عبد الله،دار الحداثة للطباعة و النشر والتوزيع،بيروت،لبنان،ط1983،1.

[6]- أولفي لوكور غرانميزون،الاستعمار الإبادة تأملات في الحرب و الدولة الاستعمارية ترجمةنورة بوزيدي ،دار الرائدللكتاب،الجزائر،ط2007،2.

[7]-بختاوي خديجة،التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في عمالة وهران(1870-1939)،مذكرة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر،جامعة وهران ،2011-2012.

[8]- بليل محمد،تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر و انعكاساتها على الجزائريين بين 1881-1914 القطاع الوهراني نموذجا،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث و المعاصر ،جامعة وهران،2006-2007.

[9]-بن حليمة صحراوي، الحركات السياسية-الدينية في الجزائر بين الفطيعة و الاستمرارية-مقاربة خلدونية في تمثلات السلطة و التغير الاجتماعي أساتذة جامعة تيارت نموذجا،اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي،جامعة وهران ،2010-2011.

[10]-بختاوي خديجة،التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في عمالة وهران(1870-1939)،مذكرة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر،جامعة وهران 2011-2012.

[11]- جمال ورتي،"آليات السياسة العقارية الفرنسية و دورها في تغير بنى المجتمع الجزائري،قبيلة الحنانشة نموذجا"،مجلة منتدى الأستاذ،العدد 10،الجزائر،جويلية2011

[12]- جيلا لي صاري ، تجريد الفلاحين من أراضيهم1830-1954،منشورات مركز الدارسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954 ،الجزائر،د ط،2010

[13]- جوان حليسبي، ثورة الجزائر ،ترجمة عبد الرحمان صدقي ابو طالب ،دار المصرية للتاليف و الترجمة،القاهرة،دط، دت

[14]-حسني كيتوني:كل خطاب حول الاستعمار هو بالضرورة خطاب تبريري لجرائمه،جريدة الخبر اليومية،13 ديسمبر 2018.

[15]- حسين مؤنس، الحضارة،دراسة في أصول وعوامل قيامها و تطورها، منشورات المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب،الكويت،د ط،1978.

[16]- ذياب مخادمة،موسى الدويك، "الاستيطان اليهودي و أثره على مستقبل الشعب الفلسطيني ،مركز دراسات الشرق الأوسط"، الكويت،د ط ، د ت.

[17]-سعد زغلول فؤاد،عشت مع ثوار الجزائر،دار العلم للملايين،بيروت،لبنان ،د ط ،د ت .

[18]-سلوان راشد رمضان،ومؤيد محمود حمد المشهداني الجوعاني،"الاستيطان الأوربي في الجزائر 1830-1871"، مجلة جامعة تكريت للعلوم،المجلد 20،العدد 4،ا،جامعة تكريت،العراق،افريل 2013.

[19]-سلوان رشيد رمضان و عطية مساهر حمد ،"سياسة فرنسا تجاه الأوضاع الاجتماعية في الجزائر 1871-1914"،مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية،المجلد 7 العدد 21،21 جوان2015.

[20]-محفوظ سماتي،الأمة الجزائرية نشأتها و تطورها ، ترجمة،محمد الغير بناني وعبد العزيز بوشعيب،د ط ،د ت.

[21]-شارل روبير اجرون،تاريخ الجزائر المعاصرة،ج2،ترجمة محمد حمداوي ،ابراهيم صحراوي منشورات عويدات،بيروت، ط1976،1.

[22]-شارل روبير اجيرون ،الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871-1919،ج2،ترجمة م،حاج مسعود،أ بكلي،دار الرائد للكتاب ،الجزائر،2007.

[23]-صالح عباد،المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،د ط،1984.

[24]- صالح قركوس،إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر على ضوء شرف البلاد1844-1871 ،منشورات باجي مختار ، عنابة،د ط ،2006.

[25]-عبد القادر جغلول ،تاريخ الجزائر الحديث دراسات سيسيولوجية،دار الحداثة للطبع و النشر و التوزيع،بيروت،د ط،1981.

[26]-عبد الطيف بن أشنهوا،تكوين التخلف في الجزائر،محاولة لدراسة التنمية الرأسمالية في الجزائر،مابين 1830-1962،الشركة الوطنية لنشر و التوزيع،الجزائر،د ط،1973.

[27]-عثمان فكر،"الاستيطان العمراني الفرنسي قي الريف الجزائري"،مقارنة سيسسولوجية،مجلة جامعة دمشق،مجلد 29،العدد 3و 2013،4.

[28]-عدة داهة،الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830 -1962)، ج2،منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر،ط2008،1.

[29]-عميرواي حميدة ،جوانب من السياسة الفرنسية في الجزائر و رود ود الفعل الوطنية في قضايا الشرق الجزائري ،دار الشعب، الجزائر ،ط2 ،1984

[30]-عبد الحميد زوزو ،الدور السياسي للهجرة الى فرنسا بين الحربين 1914-1939،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،د ط،2010.

[31]-قنون حياة،"الاستيطان الفرنسي و مصادرة الأراضي الجزائريين خلال الفرن 19"،مجلة المصادر،العدد 24،.

[32]-قرشي محمد،الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاعه الثورة التحريرية الكبرى،رسالة ماجستير ، التاريخ الحديث و المعاصر ،2010-2012.

[33]-كمال بيرم،بلدية المسيلة المختلطة دراسة اجتماعية و اقتصادية 1884-1945،مذكرة ماجستير في تاريخ وحضارات البحر المتوسط،جامعة قسنطينة ،2005-2006.

[34]-محمد الطيب

[35]-محمد شبوب، الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939-1945) دراسة سياسية ،اقتصادية و اجتماعية،أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية،جامعة احمد بن بلة، وهران،2014-2015.

36- مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة و المجتمع ،ترجمة حنيفي عيسي،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،د ط ،1983.

[37]- يحي بوعزيز،ثورات الجزائر في الفرنين التاسع و العشرين،الجزائر،1980،د ت.

[38]-يحي بوعزيز، سياسية التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزئرية،منشورات عويدات،بيروت ،ط1 ،1986.

[39]AOM ,16H32 ET16H34,eposés sur la propriété indigén ,1910.

[40]- Clement Duvemois :L'Algérie ce quelle est ce qu'elle –doit être fréres,alger ;1858

[41]- Addi Lhouarri :de L'algerie pré colonial a L'algerie colonial, Économie et société ,ENAL ,Alger ;1988 ;p65.

[42]- Armaud(E),ctatie(m) :nos confins daharien ,Etoude d'organi sationMilitaire,paris,1908

[43]-mercie Ernest :L'algerie en 1880,challamel aime ,paris,1980.

[44]- Mahfoud Kaddache et Djilali sari , L'algerié dans L'histoire ,OPU ,Alger,1989

[45]- Nouschi a :Enquête sur le niveau de vie des piuplations rurales constantinoises de la coquète, jusqu'a 'a 1919,paris,1961, ,p310-311

[46]- Réne Gallissot :L'économie de l'Afrique du Nord, collection que, sais ,puf,paris France, ,1969,p46,. France

[47]- Robert estoublon , Adolphe Jourdan ,code de